دراسات تقدمية ٤

موريس دُوب

النمو الاقتصادي والبلدان المتخلّفة

المكتبة التقدمية

ترجمة

الدكتور هشام متولي

دار الطليعة - بيروت

النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة

حقوق الطبـع محفوظة

الطبعة الأولى
كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٦٦

موريس دُوب

النموّ الاقتصادي والبُلدان المتخلّفة

ترجمة

الدكتور هشام متولي

منشورات دار الطّليعة - بيروت

مقدّمة

سنحاول في هذا الكتاب الصغير أن نوضح بعض الأوجه الأساسية للتطور أو النمو الاقتصادي ، وذلك بقدر ما يسمح به الموضوع من تبسيط وبعد عن اللغة الاصطلاحية . والمسائل التي سنتناول معالجتها هي أهم القضايا المطروحة على عالمنا الحاضر ، وذلك بسبب ارتباطها بإمكانيات البلدان التي كانت مستعمَرة وشبه مستعمرة في الانطلاق في ميدان التنمية الاقتصادية المستقلة ، والوسائل التي يمكن استخدامها لبلوغ هذا الهدف . لقد أصبح من شائع القول الاشارة الى أن هذه البلدان تحتل اليوم مركزاً حساساً في الميدان السياسي ، وأن التطور العالمي في آخر القرن الذي نحياه إنما يتعلق بدرجة كبيرة بالطريق التي ستختار سلوكها ، أما في الوقت الحاضر ، فان تأخرها الاقتصادي يعرقل سيرها ، وذلك الى جانب الفقر العام المدقع المصابة به ، كما سنأتي على شرح ذلك فيما يلي من صفحات . والضعف الناتج عن وضعها هذا ينزع لأن يربطها بعجلة الاستعمار الذي تسعى هذه البلدان للتخلص منه لتحقق استقلالها

السياسي . وحتى تتمكن بقدر ما يمكن لها من السرعة أن تقضي على مظاهر ضعفها الاقتصادي ، فإنها ستظل مرتبطة بما يسمى « بالاستعمار الجديد » .

هناك مسائل أخرى هامة ترتبط ارتباطاً شديداً بالقضايا التي سنعالجها ، ولكننا لن نتعرض لبحث هذه المسائل في هذا الكتاب الصغير : وذلك كقضية معرفة إذا كان يمكن للبلدان المتخلفة أن تتجنب كلية طريق ومراحل التطور الرأسمالي . أما بالنسبة للنقاط المشار اليها في الفصلين : الرابع والخامس ، فإنها ذات أهمية أساسية في السياسة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية .

ورغم أن قصدنا في هذا الكتاب استبعاد كل ما يتعلق باللغة الاصطلاحية (إن هذه الدراسة الصغيرة ليست موجهة للاقتصاديين المختصين) ، فلا بد لنا من تنبيه القارىء الى أن هناك حداً لا يمكن تجاوزه في معالجة هذه المواضيع باللغة اليومية الدارجة دون إدخال بعض المفاهيم الجديدة ، واستعمال شيء من الأرقام والحسابات المبسطة . وعلينا أن نضيف أن الذي يظن أنه سيجد في هذا الكتاب حصة لجميع المظاهر المتعددة لهذا الموضوع الواسع ، إنما سيصاب بالخيبة . والاتيان بالايجاز يعني الاختيار والتركيز على عدد محدود جداً من المسائل . وما اخترناه من مواضيع وبحثناه إنما يصنف من بين القضايا التي دارت حولها مؤخراً وبصورة رئيسية المناقشات والمساجلات .

حقائق حول التنمية

ما من أحد يجهل أن جميع الاقتصاديين ، شأنهم في ذلك شأن السياسيين ، يتحدثون اليوم عن التنمية . ولا يبدو هذا مثيراً للعجب للوهلة الأولى . فمن جهة، يلاحظ أن هذا الموضوع من البداهة لدرجة لا بد معها للاقتصاديين من الاهتمام به . ومن جهة ثانية ، يلاحظ أن التنمية الاقتصادية (أو التقدم كما يقولون عادة) كانت موضع الاهتمام الرئيسي لأوائل الاقتصاديين منذ قرن ونصف (مثال : كتاب من يدعونه : « بأبي الاقتصاد السياسي » ، آدم سميث ، وعنوانه : « بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم ») . ومع ذلك فإن اهتمام الاقتصاديين ، وحتى وقت قريب ، كان موجهاً نحو مواضيع أخرى . فلأكثر من قرن ونصف ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، تركز اهتمام الاقتصاديين بصورة رئيسية حول ما أسموه بشروط التوازن الثابت (وذلك بغاية معرفة إذا كان يمكن للمزاحمة (المنافسة) التامة أن تؤدي ، أم لا ، الى نتيجة مثالية أو بلوغ الحد الأمثل

للتوازن)[1] وهدفت الأبحاث الأساسية والاهتمامات الفكرية الجديدة التي تمت خلال الفترة حول عـــام ١٩٣٠ الى دراسة أسباب البطالة والتموجات الاقتصاديـــة . فتحول الاهتمام نحو المسائل المتعلقة بالتنمية والتطور بدأ منذ حوالي عشر سنوات إذن ، وبذلك يكون ذا دلالة لم تكن لتبدو من النظرة الأولى . وليس من الضروري الذهاب بعيداً لاكتشاف الأسباب ، ونأمل أن نستخلص بوضوح مما يلي من كلام .

ولكن قبل أن نتعرض لبحث بعض القضايا والنظريات ، سنلقي نظرة على الأحداث ذاتها التي تؤلف وتشكل التنميـة الاقتصادية ، وذلك بالقدر الذي نتمكن فيـــه من تلخيصها بسهولة بلغة الأرقام .

لنبدأ بذكر كلمة تفسيرية عن القاعدة المتبعـــة من أجل حساب درجة أونسبة التنمية . من البديهي الاشارة الى أن هناك طرقاً عديدة يمكن بواسطتها التوصل الى مثـل هذا الحساب . ولكن أكثرها استعمالاً وشيوعاً تقتضي قياس الانتاج الصناعي الكلي مع تقدير مختلف العناصر المؤلفة له ، بشكل أو بآخر ،

---

(١) للراغب في الوقوف على مفهوم المزاحمة التامة ، أن يراجع كتاب « الاقتصاد السياسي — آلية تشكل الأسعار — الجزء الثاني » دمشق — بيروت ١٩٦٥ ، نشر دار اليقظة العربية ، تأليف جان مارشال ، وترجمة هشام متولي . كذلك من الممكن مراجعة المحاضرة الاولى من كتاب الاستاذ أوسكار لانجه « التخطيط والتنمية الاقتصادية » ، دمشق ١٩٦٥ ، ترجمة هشام متولي ، حول هذا الموضوع بشكل عام .

وذلك مثلاً بواسطة الأسعار السائدة خلال سنة معينة. من الممكن أيضاً استخدام الدخل القومي الاجمالي (أو الانتاج القومي) الذي يتضمن الزراعة والصناعة ، وأحياناً الخدمات والتجارة . أما اذا اعتمدنا طريقة مستوى المعيشة ، فمن الواجب الاعتماد حينئذ على الانتاج للفرد الواحد P . Per Capita . وإذا بحثنا عن الرقم القياسي للتقدم الكيفي qualitatif للانتاج ، ولزيادة الامكانيات البشرية ، فلا بد من أن نوجه اهتمامنا الى معرفة زيادة الانتاج للعامل المستخدم ، أي معرفة الانتاجية . إن كل طريقة من هذه الطرق تصح لوضع معين ، لا يمكن القول إن هذه الطريقة أكثر صحة من البقية .

إن التقدم ، أو النمو الاقتصادي ، هو أمر جديد نسبياً في التاريخ البشري . فقبل ظهور الرأسمالية ، لم تكن المجتمعات لتحقق تقدماً في الأساليب التي تتبعها للحصول على وسائل معاشها وبقائها . ونظراً لكونها كانت متألفة بصورة خاصة من العاملين في الزراعة (بالاضافة الى بعض أصحاب الحرف اليدوية الذين كانوا يعملون بصورة أساسية لمصلحة الطبقة المسيطرة وأتباعها) ، فقد كان تغيراً بسيطاً يطرأ عليها من سنة لأخرى ، باستثناء حالة تناوب المواسم الطيبة والسيئة ، أو التعرض لحرب أو وباء . وهذا الكلام لا ينفي كون الضغوط والصراعات تلعب دورها داخل هذه المجتمعات ، أي أنها لم تكن جامدة . ولكن التغيرات فيها كانت تتحقق خلال فترات زمنية طويلة جداً ، وذلك اذا ما قورنت بالإيقاع السريع للتغير الذي اعتدنا عليه

خلال القرنين الماضيين .

كتب الاقتصادي اللورد كينز بحثاً تردد ذكره كثيراً عن « اقتصاد أحفادنا » جاء فيه : لم يطرأ تغير كبير على مستوى معيشة الانسان المتوسط منذ أقدم العصور التي نعرفها ... حتى بداية القرن الثامن عشر ... من المؤكد انه كانت هناك مستويات عالية وأخرى منخفضة . كذلك حلت المحن : الوباء والمجاعات والحرب . وتخلل ذلك كله فترات من السعادة . ولكن لم يحدث أي تغير عنيف باتجاه التقدم ... هناك سببان وراء هذا البطء في التقدم ، أو عدمه : الافتقار الشديد لتبديلات هامة في الميدان التقني (التكنيكي) ، وافتقاد تراكم رأس المال » .

ولكن ظهور الرأسمالية بقدرتها الآلية وانتاجها الصناعي ، ومن ثم تلك التغيرات التقنية المستمرة ، وعمليات تراكم رأس المال ، أدت جميعها إلى إدخال تبديلات جوهرية على الوضع المذكور أعلاه للمجتمعات . قال المؤرخ الانكليزي الشهير Macaulay إن التقدم « أصبح سريعاً بصورة محزنة » خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ومن الممكن هنا تذكر الملاحظة التي أوردها ماركس في « البيان الشيوعي » حول الطبقة الرأسمالية ، كتب يقول : « لقد لعبت الطبقة البورجوازية دوراً ثورياً جداً على مسرح التاريخ ... لقد كانت أول من أثبت ما يمكن لقدرة الانسان أن تحقق ... ولم تكن بقادرة على البقاء دون أن تطور بصورة ثورية مستمرة وسائل

الانتاج ... إن ما يميز العهد البورجوازي ويجعله مختلفاً عن غيره هو التحول المستمر للانتاج » .

وهكذا فإن نمو الانتاج الصناعي العالمي خلال المئة سنة الأخيرة ، محسوباً او مقاساً بانتاج الفرد الواحد Per capita يتجاوز بعديد من المرات كل ما تحقق سابقاً منذ بدء التاريخ البشري . فخلال مئة عام ، ازداد الانتاج الصناعي العالمي من ثلاثين الى أربعين مثلاً بالنسبة لما كان عليه ، في حين أن زيادة السكان كانت أكثر من الضعف بقليل . وبتقسيم العدد الأول على الثاني نحصل على ملاحظة مفادها أن الانتاج الصناعي للفرد الواحد قد ازداد من ١٥ الى ٢٠ مثلا ، الأمر الذي يمثل معدل نمو يعادل ٢,٦ سنوياً ، في حين أنه لم يكن يمثل خلال العصور الماضية إلا ١ ٪ إن لم يكن أقل [1].

من الطبيعي أن تكون هناك فوارق كبيرة تبعاً لاختلاف البلدان ، وبصورة عامة يلاحظ أن المجتمعات الصناعية القديمة تطورت بصورة أبطأ من تلك التي تصنعت فيما بعد . وهكذا

---

١ – انظر J. Patel : in Economic Development and cultural change , Chicago , April 1961 , Vol IX No 3 . P. 316 .

٢ – انظر المصدر السابق وكذلك :

A. Gerschenkron: in Journal of Econ. History. Supplém VII, 1947 .

- League of Nations : Industrialisation and Foreign Trade , 1945 .

فإننا إذا أخذنا الفترة بين عام ١٨٨٠ وقبيل الحرب العالمية الأولى ، حصلنا على المعدلات السنوية للنمو الصناعي للبعض البلدان الكبيرة ، وفقاً لما يلي :

المملكة المتحدة	٢ ٪	تقريباً
فرنسا	٣ ٪	»
المانيا، ايطاليا، الولايات المتحدة	٥ ٪	»
السويد، روسيا	٦ ٪	»

ومن الملاحظ بكل وضوح أن معدل النمو في البلدان الرأسمالية ينزع نحو النقصان في الفترات التي تلت مرحلة تطورها الصناعي . فمعدل النمو الصناعي في انكلترا كان أكثر بقليل من ٣ ٪ بين ١٨٢٠ – ١٨٦٠ ، في حين انه إجمالاً ، هبط الى ٢ ٪ اعتباراً من عام ١٨٨٠ . أما في فرنسا ، فقد هبط الى ٢ ٪ خلال الفترة ١٩١٣ – ١٩٥٨ ، وفي المانيا هبط الى ٢,٤ ٪ ، ونقص الى ٣ ٪ في ايطاليا والسويد والولايات المتحدة . وخلال ذلك فان اليابان ، وهو البلد الجديد على مسرح الانتاج الصناعي ، حقق معدل نمو يبلغ ٥,٤ ٪ خلال هذه الخمسة والأربعين عاماً ، وهو معدل يقارب المعدل المتحقق في المانيا والولايات المتحدة والسويد وروسيا قبل الحرب العالمية الأولى . وقد هبطت معدلات النمو بصورة عامة بدرجات كبيرة خلال

فترة ما بين الحربين بسبب حدة الأزمة الاقتصادية العـالمية والانكماش الاقتصادي لفترة ما حول ١٩٣٠ . ولكن أكثر البلدان حققت معدلات نمو عالية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، معدلات بلغت درجات عاليـة جداً بصورة خاصة في المانيا الغربية وإيطاليا واليابان . ومع ذلك فإننـا في الحقبة الأخيرة لاحظنا مظاهر الضعف على اقتصاد الولايات المتحدة حيث أن معدل التنمية خلال السنوات الخمس الأخيرة كان يمثل نصف ، ان لم يكن أقل من الدرجة التي بلغها خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٥٣ .

وتجدر الاشارة الى أن معدل زيادة السكان في أكثر البلدان التي ذكرناها خلال هذا القرن كان أقل مما كان عليه في القرن التاسع عشر . (كان هذا المعدل يبلغ ٣٪ بـين ١٨٦٠ - ١٩٣١ ، و ١,٣٪ بين ١٩١٣ - ١٩٥٨ . وازداد السكان نسبة النصف خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولكن بمعدل أقل من الربع بين ١٩٠٠ - ١٩٥٠ في انكلترا) . وحصيلة ذلك أن معدل نمو الانتاج بحسب الفرد الواحد لم يتبدل كثيراً من الفترة الأولى الى الفترة الثانية .

نتساءل : هل هناك من علاقـة سببية بين زيادة السكان وازدياد الانتاج ؟ . لقد نوقش هذا الموضوع كثيراً ، ولكننا لن نجر القارىء الى هذه المساجلة ، وسنقتصر على القول بأنـه توجد علاقة معينة بين هاتين الظاهرتين ، دون أن نؤكد أن هذه العلاقة تفسر بوضوح سبب كون النمو بطيئاً أو سريعاً . إذ من

البداهة ملاحظة انه عندما يزداد سكان بلد ما بشكل سريع ، فإن جيش العمال الجاهز للعمل يزداد هو أيضاً ، وبالتالي تتوفر يد عاملة كثيرة تبحث عن العمل ، الأمر الذي يؤدي محافظة الأجور على مستواها المنخفض . وبالمقابل فإنه إذا ازداد سكان بلد ما بصورة بطيئة ، فإن جيش العمال يزداد هو أيضاً ببطء ، ولا بد لرأس المال المتراكم من أن يثمر بالضرورة في مجـــالات تقنية (تكنيكية) التي توفر من استخدام اليد العاملة في الوقت ذاته الذي تزيد فيه من القـدرة الآلية الموضوعة تحت تصرف كل عامل . فلا بد لزيادة الانتاج الكلي إذن من أن تأتي خصوصاً من زيادة انتاج العامل ، هـذه الزيادة التي تتحقق عن طريـق تحسين الوسائل التقنية في الانتاج ، والتي تقف حدودها وترتبط بالقدرة المبدعة الخلاقة التي يهيؤها النظام الاجتماعي ، على أنـه لا يمكن لمعدل السكان لوحده أن يفسر هذا التطور لأنه ، كائناً ما كان معدل زيادة السكان ، يبقى دوماً احتياطي من العمال لا يمكن للنظام الاقتصادي امتصاصه . هذا ، ويشك بعض الاحصائيين بوجود علاقة وثيقة بين زيادة السكان وزيادة الانتاج . وسنرى فيما يلي من صفحات أن بعض البلدان التي يكون معـدل زيادة السكان فيها كبيراً جداً ، يكون معدل النمو الاقتصادي ضعيفاً جداً . وتذهب الاحصاءات الحديثة الى أنه ليس هناك الا مؤشرات قياسية قليلة تدل على وجود علاقة بين هذين العنصرين [1] .

---

١ – D.C. Paige, Economic growth. the East Hundred yeays . in: National Institute Economic Review, july 1961, P: 28 .

إن من اهم الصفات التي يتميز بها تطور البلدان الرأسمالية هو عدم توفر معدل متساوٍ ، مستمر ، للتنميـــة ، بل يتحقق بشكل متقطع ، وعلى أساس اندفاعات . وفي أفضل الحالات نجد أن التوقيت المنتظم للتوسع الاقتصادي غير منتظم بسبب ما يسمونه بدون ضوابط تمييزية دورة اقتصادية ، تموجـــات اقتصادية ، أو أزمات اقتصادية دورية . وهكذا فإن منحنى النمو لنشاط الانتاج والتجارة في ظل النظام الرأسمالي يتعرض بصورة متناوبة لتموجات توسع وانكماش . فاذا كان النمـــو سريعاً إلى حد ما ، فان فترات التوسع الاقتصـادي تنزع لأن تطول ، وفترات الانكماش تنزع نحو التناقض حتى تصبح فترة انقطاع لسنوات في خط سير النمو . ولكن عندمـــا يكون النمو الاقتصادي بطيئـاً أو معدومـاً ، فإن فترات الانكماش تمتد بالطريقة ذاتها وتفسر حركتها أو اتجاهها الهابط بانهيـــار سريـع للانتاج ، وتقلص شديد للاستخدام والدخول .

والى هـذه « الدورة العشريـــة » 'Cycle décennal ' decennial cycle (هكذا يسمونها لأنه يبدو أنها تدوم حوالي عشر سنوات مقاسة من الحد الأقصى الى الحد الاقصى أو من الحد الأدنى الى الحد الادنى ، وأحياناً أقل ، وأحياناً أكثر) ، اعتقد بعض الاقتصاديين أنه من الممكن إضافة دورة قصيرة ، وهي عبارة عن تأرجح يدوم بين ثلاث وأربـع سنوات (أو « دورة تخزين inventory cycle , cycle d'inventaire حسب التعبير الأمريكي الذي يعني مخزون السلع الذي يفترض

يره تبعاً لفترات متناوبة من الزيادة أو النقصان) . واعتقد آخرون أيضاً أنهم اكتشفوا دورة طويلة تمتد على فترتين أو ثلاث على أساس أن كل فترة متألفة من عشر سنوات . وعلى كل الأحوال فمن البديهي أن النمو في ظل النظام الرأسمالي المحروم من التخطيط والقائم على أساس الربح الفردي يكون دوماً غير منتظم وغير متساوٍ . ومعدلات التنمية الممتدة على عديد من السنوات على الوجه الذي أوردناه هي عبارة فقط عن وسطي محسوب على أساس من السنوات المتتابعة حيث جرت تبدلات معتبرة وأحياناً ضمورات ، وكل ما يمكن تأكيده من هذه التموجات الدورية هو انه خلال فترات التوسع يبلغ معدل النمو السنوي ٨،٧،٦ بالمئة خلال بضع سنوات، وأنه يهبط بعد ذلك ، خلال سنوات الأزمات ، ليبلغ أرقاماً سلبية .

وللنظام الرأسمالي صفة مميزة أخرى تتوضح من دراسة تاريخ تطوره خلال المئة وخمسين سنة الماضية . وإذا كنا نلفت نظر القارىء اليها ، فلأننا سنعود عليها . وانه لمن الأمور المعروفة عالمياً أنه في أوائل مراحل التطور الصناعي كان انتاج السلع الاستهلاكية (كالنسيج والملابس) الموجه نحو السوق الداخلية ونحو التصدير يسيطر على النشاط الاقتصادي ويسيره. وهذا يعني أن النمو الصناعي كان محدداً حينئذ ، وبجزء كبير منه ، بالسوق المستوعبة لهذه السلع، داخلية كانت أم خارجية. ولم يكن لانتاج السلع أو التجهيزات الانتاجية (معادن ، آلات ، منتجات كياوية ، مستخدمة في صناعات أخرى من

أصل زيادة طاقتها الانتاجية خاصـة) أن يلحق بالدرجـة التي بلغها انتاج السلع الاستهلاكية إلا في مراحل متأخرة نسبيـاً . وقد حاول مؤلف الماني أن يقدر الأهمية النسبية لهذين القطاعين الصناعيين في أهم البلدان وفي تواريخ مختلفة [١] . وإن ما أسماه « بعلاقة الانتاج الصـافية بين صناعات السلع الاستهلاكيـة وصناعات السلع الانتاجية » كان يمثل معدلاً يتراوح بين ٤ — ٥ حوالي منتصف القرن التاسع عشر في بريطانيا، وبلجيكا وفرنسا، في حين أن الصناعة اليابانية حققت معدلاً مماثـلاً عام ١٩٠٠ . وحققت الولايات المتحدة معدلاً يعادل ٢,٤ عام ١٨٥٠، والمانيا ٢,٣ عام ١٨٩٠ . وهبط هـــذا المعدل في الولايات المتحـدة بين ١٩٢٠ — ١٩٣٠ إلى أقـل من ١ (أي أن قطـــاع السلع الانتاجية كان أهم من قطاع السلع الاستهلاكية ، إذا مـا قورن بين انتاجهما الصافي) . وهبط هـــذا المعدل الى ١,٥ أو أقل في بريطانيا والمانيا وفرنسا وبلجيكا. وكان هذا المعدل أقل من ١ حوالي منتصف هذا القرن في بريطانيا والمانيـــا وفرنسا[٢] . ويمكن تفسير هذا التطور ، بجزء كبير منه وليس كليـاً ، بأن البلدان المتصنعة والمتطورة أصبحت مصدرة للسلع التجهيزيـة أو الانتاجية للبلدان الأقل تطوراً .

---

١ — W. G. Hoffmann : The Growth of Industrial Economies, Manchester 1958 .

٢ — انظر المصدر السابق ص ٧١ — ٨٩ ، كذلك ص ١٥١ . انظر أيضاً المصدر Patel المذكور . ص ٣٢١ — ٣٢٢ .

فمن الممكن الملاحظة إذن أن قطاع السلع الانتاجية تطور بصورة أسرع من قطاع السلع الاستهلاكيـة بين الفترة الأولى والثانية . ولعل بعض القراء يذكرون بهذا الصدد ملاحظـة لينين : ففي ظل النظام الرأسمالي بنظره « يجب أن يتسع جهاز الانتاج الاجتماعي الذي ينتج وسائل الانتاج ... بصورة أسرع من ذلك الذي ينتج السلع الاستهلاكية ... وأن زيادة الانتاج هذه ، دون زيادة مقابلة للاستهلاك ، هي التي تعبر عن الرسالة التاريخية للرأسمالية »[٣] .

كلمة أخرى قبل اختتام هذا الفصل . لنعد الى المعـدل الوسطي للنمو ٣ أو ٤ ٪ سنوياً (في بريطانيا والولايات المتحدة ، ٢ — ٣ ٪ مؤخراً) . إننا لنلاحظ حينئذ ظاهرة تاريخية مثيرة لا نعرف كيف نركز على أهميتها في الوقت الحاضر . إن معدل نمو على هذه الدرجة من الارتفاع بالنسبة لما يجري في ظل النظام الرأسمالي ، هو منخفض إذا ما قورن بمثيله في التجارب المحققة في الاقتصاد الاشتراكي القائم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، وعلى التخطيط الاقتصادي . فمنذ عام ١٩٤٨ (بعـد الانتهاء بشكل اجمالي من إعادة بناء ما خربته الحرب) ازداد الانتاج الصناعي في الاتحاد السوفييتي سنوياً بنسبة ١٠ ٪ تقريباً (ازداد الانتاج الزراعي بنسبة أقل) . وحققت بقيـة البلدان

---

٣ — Development of capitalism in Russia . Eng . ed . 1956 . ص ٣١، ٣٢، ٣٤

الاشتراكية ، بغض النظر عن بعض التبدلات الفردية لكل دولة ، نسباً مشابهة . أما الصين الشعبية فحققت نسباً أعلى من ذلك بكثير . وبحسب تقرير لهيئة الأمم المتحدة « ازداد الانتاج الصناعي بين ١٩٥٠ - ١٩٥٩ في اقتصاديات البلدان ذات التخطيط المركزي (بما في ذلك الصين) بمعدل وسطي يعادل ١٣ ٪ سنوياً »[١] . وأكثر من ذلك ، إنه على أساس ثبات معدل نمو يبلغ ١٠ ٪ تمكن الاتحاد السوفييتي من تحقيق أهداف خطته لعشرين سنة ، كما أعلن عن ذلك في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (وهي الأهداف المرجوة لبلوغ المستوى الحالي للصناعة في الولايات المتحدة ، سواء أكان ذلك بالارقام المطلقة أو بحسب الانتاج الفردي ، وذلك خلال العشر سنوات الأولى من العشرين سنة القادمة . ويلاحظ في الواقع أنه خلال فترة التطور الصناعي الكثيف للسنوات العشر التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، بلغ معدل نمو الصناعة في الاتحاد السوفييتي مستوى أكثر ارتفاعاً بكثير .[٢]

---

١ - World Economic Survey 1961 .

٢ - تبعاً للأرقام الرسمية (المقدرة على أساس تقديرات الأسعار للفترة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، الأمر الذي يعطي بدون جدال زيادة أكبر مما لو تم التقدير على اساس الأرقام العائدة لفترة أقرب) ازداد الانتاج الصناعي ١٨٪ سنوياً بين ١٩٢٨ - ١٩٤٠ . أما التقديرات التي قام بها في الولايات المتحدة D. R. Hodgman على أساس من المعلومات غير التامة بحسب قوله ، وعلى أساس التقديرات المقارنة ، ثم التقديرات التي قام بها F. Seton

ولا مجال للعجب أن أنصار الدعاية الغربية للحرب الباردة حاولوا التقليل من أهمية هذه الأرقام والنسب ، سواء بتأكيدهم أن الحكومة السوفييتية تبالغ في الأرقـــام والنسب الدالة على انتاجها الصناعي ، أو بقولهم إن هذا البـلد الرأسمالي أو ذاك (المانيا الغربية ، ايطاليا ، اليابان [3] خلال السنوات الأخيرة) يمكن له أن يتطور بسرعة أكبر في ظل ظروف معينة خـلال فترة معينة ، أو بخلقهم جواً عاماً من الشكوك والريبـة حول القضية بمجملها [4] . سنعود فيما يلي من صفحات الى القضية التي

الذي استخدم طريقة مغايرة، فقد اعطت نسباً أقل ارتفاعاً : ١٤ – ١٥ ٪ و ١٥ – ١٦ ٪ على التـوالي للفترة ١٩٢٨ – ١٩٣٧ . وهذا تقريبـاً هو ضعف المعدل الذي حققته البلدان الرأسمالية خلال سنوات استثنائية من التوسع والازدهار .

٣ – تضاعف الانتاج الصناعي لالمانيا الغربية منذ ١٩٥٣ حتى تاريخ كتابة هذا الكتاب ، أما في إيطاليا فكان أكثر من الضعف ، وازداد الانتاج الصناعي في اليابان بمعدل ثلاث أمثال ما كان عليه للفترة المذكورة . ولكن المؤشرات الاقتصادية تدل على أن معدلات التنمية هذه قد استنفـــدت مداهــا .

٤ – إن مـــا أكده الاستاذ والت روستو (في كتـــابه مراحل النمو الاقتصادي) من أن نمو الاقتصاد السوفييتي كان ممـــاثلاً لنمو بلدان أخرى ذات مراحل نمو مشابهة يرتكز في الواقع الى أن حساباته تستند الى التقديرات الاحصائية الغربية الأكثر انخفاضاً ، أي تلك التي قام بها الاستاذ Nutter الذي قدر احصاءات تقل بأكثر من النصف عن الاحصاءات التي قدرها كل

تطرحها مقارنة هذه النسب أو المعدلات في النمو .

من Hodgman و Seton . وبالاضافــة الى ذلك فانه لم يأخــذ بعين الاعتبار التخريب والتأخر المتسببين عن حربين أديا الى اجتيــاح الأرض السوفييتية .

البُلدان المتخلّفة والجمُود الاقتِصَادي

إن البلدان المتصنعة منذ زمن طويل التي أتينا على ذكرها ، لا تشمل إلا جزءاً صغيراً من العالم ، ولا تتضمن إلا أقليـــة من سكانه. وتـكاد تنحصر كلها في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية (باستثناء « انعكاساتها » كاستراليـــا وزيلاندة — الجديدة وجنوبي افريقيا) . والوضع هو نقيض ذلك في معظم بقيـــة انحاء العالم تقريباً ، أمريكا الجنوبية ، افريقيا وآسيا . فهـــذا الجزء من العالم هو أقل بكثير من ناحية التطور الصناعي ، سواء أتم قياس الانتاج الصناعي بالأرقام المطلقة ، أو بالانتاجيـــة (بحسب العامل) ، أو الانتاج بحسب الفرد الواحـد ، أو على أساس مستوى المعيشة . وتشكل هذه المناطق الواسعة مـــا يسمونه بالبلدان المتأخرة أو المتخلفة . وكتب أحد الاخصائيين في هذا الموضوع قائلاً : « إن مجرد كون البلدان المنعوتة بالتأخر تشكل ثلثي الجنس البشري هو أمر بحد ذاته يبلغ درجـة من الأهمية بحيث لا يمكن نسيانها أبداً » (١) .

(١) R· Nurkse : Problems of Capital Formation in Under-developed Countries, Oxford 1953 . P. 64

إن هذه المناطق المتخلفة كانت تشكل بمعظمها مستعمرات أو شبه مستعمرات : أي عبارة عن مناطق زراعية ، ومناطق احتياطي من المواد الأولية . وقد استغلتها البلدان الرأسمالية الكبيرة على أنها مصدر للمواد الأولية والمواد الغذائية الرخيصة بأسعارها ، ولكي تثمّر فيها أموالها . وهنا يكمن ، من وجهة نظر تاريخية ، السبب الأساسي لتأخر هذه المناطق . أما من وجهة نظر سياسية ، فإن الاستعمار أقام التنظيمات الاجتماعية والسياسية البالية وحافظ عليها (كالعناصر الاقطاعية مثلاً) . وإذا نظرنا الى الموضوع من ناحية اقتصادية، نجد أن تثمير رأس المال كان في المناجم ، والمزروعات ، وانتاج المواد الأولية ، أو في الصناعات التصديرية التي تجعل من المستعمرة قطعة من البلد الاستعماري ، ولكنها قطعة منفصلة من الاقتصاد الاستعماري ، والتي ببحثها عن أسواق خارجية ، تعيد الأرباح التي تجنيها الى الخارج .

وقد عبر الاقتصادي البولوني الشهير عن هذا الوضع بوضوح وبشكل حاد . فبعد أن تساءل : « ما الذي جعل الطريقة الرأسمالية في النمو غير صالحة لحل مشاكل البلدان المتخلفة ، ودفع بها لأن تختار طرقاً أخرى في التنمية » ؟ . وأجاب على ذلك بقوله : « إن عاملاً جديداً قد دخل الميدان وهو ظهور الرأسمالية الانحصارية أو الاحتكارية والاستعمار . وكان من شأن هذا العامل أنه جعل من المستحيل على البلدان المتخلفة أن تسلك سبيل النموذج التقليدي للنمو الرأسمالي ، وذلك لأسباب

عديدة أهمها ما يلي : أدى ظهور الاحتكارات الرأسمالية في أبرز البلدان الرأسمالية الى أن يفقد أصحاب رؤوس الأموال في هذه البلدان أي اهتمام في استثمارات التنمية في البلدان المتخلفة ، لأن هذه تهدد بخلق منافسين لاحتكاراتهم . ونتيجة لهذا اتخذ استثمار الرساميل من البلدان المتقدمة في البلدان المتأخرة طابعاً خاصاً . اذ اتجه ، بصورة رئيسية ، لاستغلال الموارد الطبيعية وذلك لاستعمالها كموارد أولية في صناعات البلدان المتقدمة ، وأيضاً في تطوير انتاج الطعام ، وذلك لتغذية شعوب هذه البلدان . كذلك اتجه لتنمية الركائز الاساسية أو القطاعات الحيوية للاقتصاد : كالمواصلات والموانىء والتسهيلات الأخرى الضرورية للمحافظة على العلاقات الاقتصادية مع البلدان المتخلفة .

ونتيجة لهذا الوضع أصبحت اقتصاديات البلدان المتخلفة وحيدة الفعالية . أي أصبحت اقتصاديات تصدير للمواد الأولية والمنتجات الغذائية . أما الأرباح المتحققة عن استثمار رأس المال الأجنبي في هذه البلدان المتخلفة فلم يكن ليستخدم في تمويل مشاريع انتاجية جديدة ، بل كان يعاد إلى البلاد التي صدر عنها ، أي الى البلاد الرأسمالية . على أنه إذا أعيد تثمير هذه الأرباح في البلدان المتخلفة ، فإنها كانت تستخدم في تمويل المشاريع التي تنتج المواد الأولية أو الغذائية ، أو تمويل بعض المشاريع المتصلة مباشرة بتحقيق وتسهيل مصالح البلدان

الرأسمالية في البلدان المتخلفة مثل بناء المرافىء وفتح الطرقات وغير ذلك . ولم يكتب لهـذه الأرباح او الأموال أن تساهم في تمويل المشاريع الصناعية بأي شكل من الأشكال ، رغـم علمنا نتيجة التجارب أن الصناعة هي العامل الحقيقي والحركي والفعال والخلاق لوضع أسس التطور الاقتصادي . وهنـا يكمن السبب الرئيسي الذي يمنع البلدان المتخلفة من إتبـاع النموذج التقليدي للرأسمالية في ميدان التطور والتقدم الاقتصادي [١] .

وتحرر عديد من البلدان المتخلفة بعد الحرب الثانية من نير السيطرة الاستعمارية ، وذلك بصورة كلية أو جزئية . والبلدان التي لم تخضع لسيطرة السياسة الأمريكية ، حصلت على استقلالها السياسي والاقتصادي . ولكن القضايا التي يطرحها تخلفهـا يشغلها دوماً بحيث يصعب عليها بلوغ معدل نمو ممـاثل لذلك الذي تحققه البلدان الرأسمالية المتطورة ، حتى لو تدخلت الدولة وقامت بالمشاريع التثميرية . وقد تركزت أكثر المناقشات التي قيلت منذ عشر سنوات بخصوص النمو الصناعي ، حول القضايا التي يطرحها التخلف الاقتصادي المزمن لهذه البلدان .

ويتـأتى هذا التخلف المزمن بجزء منه من إرث السيطرة الاستعمارية ، وذلك كبقاء العناصر والعادات الاقطـاعية . ولكنه يكون أيضاً نتيجة للمستوى الضئيل للمعيشة ، والسوق

---

١ ـ انظر الترجمة العربية لهذا الاستشهاد في: أوسكار لانجه : التخطيط والتنمية الاقتصادية . ترجمـة هشام متولي . نشر مركـز الدراسات الاقتصادية . دمشق ١٩٦٥ .

الداخلية ، الأمر الذي لا يشجع التثميرات الرأسمالية . بالاضافة الى ذلك فإن عدم وجود خطة اقتصادية شاملة للتنمية ، أو عدم قيام الدولة بمبادهات نشيطة لتجعل من هذه الخطة حقيقة ، يجعل الوضع غير مطمئن للمستحدث الرأسمالي لكي يثمر أمواله في صناعة بلد من هذه البلدان . ذلك أن الرأسمال الفردي يحقق أرباحاً أكبر من التجارة (وخاصة في تصدير واستيراد المنتجات الفاخرة) ، ومن بيع وشراء الأراضي والمضاربات على أسعارها ، أو من بناء العمارات الفاخرة ، (كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وميل الادخار الفردي لأن يوظف في بناء العمارات الفخمة) [1] .

إن التأخر الاقتصادي الذي تعاني منه المناطق المستعمرة أو التي كانت مستعمرة يؤدي ، على الصعيد الدولي ، الى تحقق درجة كبيرة ومتزايدة اتساعاً من عدم التساوي في ميدان التجهيزات الانتاجية ومعدل النمو ومستوى المعيشة . وكان الاستاذ Nurske الذي تحدثنا عنه قبل قليل قد وضع الجدول التالي ليوضح هذه الحالة عام ١٩٤٩ .

تتألف الفئة الأولى من هذه البلدان من الولايات المتحدة الامريكية ، كندا ، أوربا الغربية ، استراليا ، وزيلاندة الجديدة ، في أن الفئة الأخيرة تتألف من معظم البلدان

---

٢ - انظر نشرة هيئة الأمم :
Processes and problems of Industrialisation in under-developed countries . p : 34 .

	الدخل السنوي الفردي بالدولار الامريكي (قوة شرائية لعام ١٩٤٩)	النسبة المئوية لسكان العالم	النسبة المئوية للدخل العالمي
بلدان ذات دخل مرتفع	٩١٥	١٨	٦٧
بلدان ذات دخل متوسط	٣١٠	١٥	١٨
بلدان ذات دخل منخفض	٥٤	٦٧	١٥

الآسيوية ـ الافريقيـة ، من جنوبي شرقي أوربا ، ومن بلدان أمريكا اللاتينية .

وإذا أخذنا الآن وقتاً أقرب (١٩٥٧) ، فإن الجـدول التالي يعطينا الدخل النسبي للفرد في أهم مناطق العالم [1] .

	الدخل الفردي عام ١٩٥٧
الولايات المتحدة	٦٢٠
أوربا الغربيـة	١٩٣
أمريكا اللاتينيـة	٥٧
الشرق الأوسط	٤٥
افريقيـا	٢٩
(الوسطي العالمي)	١٠٠

يتبين من هذا الجدول أن دخل الفرد في الولايات المتحـدة يتجاوز بعشرين مرة دخل الفرد في أوربا الغربية . وبعودة على التاريخ السابق (١٩٤٩) ، لخص مؤلفا دراسةٍ شهيرة عـن التنمية الوضع على الوجه التالي : « من أصل مليـاري شخص يعيشون في البلاد التي استطعنا أن نحصل فيها على تقدير الدخل القومي عـام ١٩٤٩ ، كان أكثر من الثلثين يحصل على دخل فردي أقل من ٥٥ دولاراً . إن الغالبيـة العظمى من سكان

---

١ ـ حسبت هذه الأرقام على أساس تقديرات :
Usui, E.E.Hagen :World Income 1957 , M.I·T. centre for International studies, cambridge , Mass,nov. 1959,
وذلك على أساس أن متوسط الدخل العالمي للفرد = ١٠٠ .

العالم تعلن حرباً مستمرة ضد الفقر [١] .

وبالاضافة الى ذلك فإن معدل النمو الدخل القومي في الدول المتخلفة يكاد يبلغ نصف ما هو متحقق في البلدان الأكثر غنى. وانه ليحق بصعوبة زيادة السكان في أكثر هذه الدول . ونتيجة لذلك فان الفارق بين البلدان الصناعية المتطورة والبلدان المتخلفة يزداد اتساعاً ، ولدينا للبرهان أن عدم المساواة قد ازداد خلال هذا القرن على الصعيد العالمي .

ومن أجل تقدير عدم المساواة الموجود حالياً ، يمكن الاعتماد على تقسيم الدول المنتجة . وهكذا نرى أن المخزون العالمي من التراكتورات الزراعية حوالي منتصف هذا القرن كان متشكلاً على الوجه التالي :

٦٨ ٪ في الولايات المتحدة، ٢٣ ٪ في أوربا، ٢ ٪ في افريقيا، ٣ ٪ في أمريكا اللاتينية ، ١ ٪ فقط في الشرقين الأقصى والادنى . وإن أكثر من ثلثي قدرة الطاقة الكهربائية يوجد في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، وأقل من ٩ ٪ في البلدان المتخلفة . وتنتج هذه البلدان الأخيرة بالكيلواط – الساعة أقل من ٧ ٪ من مجموع الانتاج العالمي . [٢] .

---

١ – Meir — Baldwin : Economic Development ; Theory , History , policy , New-york 1957, p, 10

٢ – المصدر السابق . ص ٢٨٠ . انظر أيضاً :

U.N. : processes and problems of industrialisation in underdeveloped countries, New - york , 1955 , p, 12 , Table 1 ,

وهناك نقطة ضعف أخرى تتميز بها أغلب البلدان المتخلفة وهي اعتماد تجارتها الخارجية اعتماداً كبيراً على منتوج أو اثنين . إن هذا التخصص يمثل في الواقـــع إحدى المؤشرات الأساسية للتنمية الاقتصادية الوحيدة الطرف ، وبالتالي ، وبفعل تأثيرها، تقوي من مركز هــذا النوع من التنمية وتصبغ عليه صفـــة الديمومـــة . وهكذا فإن النحاس يشكل ٥٠ ٪ من صادرات الشيلي ، والكاوتشوك حوالي ٥٠ ٪ من صادرات ماليزيا (حيث يشكل الكاوتشوك والقصدير معاً ثلثي الصادرات) . والقطـن والشاي يشكلون ٤٧ ٪ من الصادرات الهندية ، والبن يشكل ٤٥ ٪ من صادرات البرازيل ، والرز ٤٥ ٪ من صادرات سيلان ، والسكر يمثل ٤٤ ٪ من صادرات الفيليبين ، ويمثل القطن ٧٠ ٪ من صادرات مصر . وهذا الكلام يعني أن هذه البـلدان تتأثر بشدة من التبدلات التي تطرأ على سوق أحد هذه المنتجـــات الأساسية . إن وضعاً كهذا يشكل عقبة في وجه كل محـــاولة لتحقيق الوسائل الكفيلة بإنعاش الصناعة وتطويرها (كاستيراد الآلات مثلا) عن طريق تنمية التجارة الخارجية ، وذلك لأن كل زيادة معتبرة للطلب الخارجي لا تصبح ممكنة إلا إذا أنقصت بصورة أساسية أسعار هذه المنتجات ، وبذلـــك يحقق عكس الهدف المرجو : الذي هو الحصول على مقدار أكبر من العملات الأجنبية من أجل تمويل الواردات الإضافية .

إن الحساب التالي يبين أثر تموجات أسعار هذه المـواد على البلدان المتخلفة . قدر أحد تقارير اللجنة الاقتصادية التابعـة

لهيئة الأمم المتحـــدة لشؤون آسيا والشرق الأقصى أن تبدلاً بمقدار ٥ ٪ فقط في متوسط أسعار التصدير يساوي ، من أجل البلدان المتخلفة بكاملها ، مجموع مـــا تقدمه الحكومـات من مساعدات وتدفقات رؤوس أموال عامة وخاصة . وعلى هـذا فإنه خلال الفترة ١٩٤٨ – ١٩٥٦ ، جاوزت التموجات السنوية لسلسلة من المنتجات وسطياً الـ ١٠ ٪ . وإن نقص أسعار منتجات هذه البلدان خلال ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، مع ازدياد كلفة المنتجات الصناعية التي استوردتها ، قد كلفها ، كما حسب ذلك ، حوالي مليار ونصف مليار دولار خلال اثني عشر شهراً فقط . لقد مالت أسعار المواد الأولية نحو الهبوط خلال السنوات الأخيرة ، وإنها لتمثل اليوم بين ٢٠ – ٢٥ ٪ أقل مما كانت عليه في فترة ١٩٥٠ .

والفقر المدقع للبلدان المتخلفـــة ليس هو الصفة الوحيدة المميزة لها (على الأقل في آسيا وأكثر بلدان أمريكا اللاتينية) : فهناك ، في الوقت ذاته ، كثافة سكانية شديدة بالنسبة لمساحة الأراضي المزروعة ، وعدد كبير من الأيدي العاملة غير المستخدمة او المستخدمة بشكل ناقص (أي تعمل موسمياً مثلاً ، أو تعمـل بضعة أيام في الاسبوع ، أو بضعة ساعات في اليوم) . وكذلك تحيا في المدن مجموعات من الناس الذين لا عمل لهم أو يعمـــلون بشكل غير منتظم ، وهم عبارة عن أشخاص محرومين من الأرض وأفراد أسر فلاحية ترزح تحت عبء الديون ، وتتضور من الجوع ، الأمر الذي يضطرها للنزوح الى المدن باحثة عن عمل . ففي الهند مثلاً قدر عدد الأشخاص الذين لا يعملون او يعملون بشكل ناقص

بأكثر من خمس القوة العـاملة الحضرية ، وأن نسبتهم تقرب من ٤٠ ٪ من أصل سكان أربعة من أكبر مدن الهند [١] أما الملكية الزراعية فتتميز بملكيات عائلية صغيرة جداً ، وتلك المزارع الكبيرة ، كالأراضي التي تزرع بالشاي في الهنـد ، والتي تزرع بالكاوتشوك في ماليزيا ، والتي تزرع بالبن في البرازيل . وان أغلب هذه الملكيات الزراعية العائلية تكون على درجـة من الصغر بحيث لا يكفي انتاجها لإطعام الذين يعيشون عليهـا والذين يعملون فيهـا بأدوات بدائية ووسائل زراعيـة من ري وسماد غير كافية بحيث أن مردود الهيكتار يظل ضعيفاً جـداً بغض النظر عن العمل الكثيف الذي يمكن أن يتأمن له . وإن اتباع الدورات الزراعيـة بشكل بدائي يؤدي ، الى جانب نقص الأسمدة ، إلى إنهاك الأرض ، أي أن مردودها سيضعف . وإن انتاجية ضئيلة لا تترك سوى هامش ضيق لامكانية تخزين المحصول للمواسم الرديئـة . وهذه أوضاع ينشأ عنهـا نقص في التغذية ، الأمر الذي يؤدي الى انتشار الأمراض ، ونقصان مردود العمل ، وافتقاد روح المبادهة . تلك هي ظاهرة من أصل عديد من الظواهر حول ما يسمى « بالحلقـات المفرغة » للفقر والتأخر ، والتي تكون البلدان المتخلفة سجينتها .

إن غالبية هذه الملكيات الزراعية الصغيرة تمثل ما يسمونه « بالاقتصاد المعاشي » (ولعله من الأفضل تسميته باقتصـاد

---

١ – B,Higgins : Economic Development, p 44 ,

البقاء على قيد الحياة) . ففيما عدا الأجر والضرائب ، لا تعطي هذه الأراضي أي فائض في المنتوجات التي يمكن المتاجرة بها . كذلك فإن المساهمة بالمنتجات الزراعية الضرورية للمدن والصناعة تكون ضئيلة جداً . وإذا ما اتخذت تدابير من أجل تحسين الانتاجية الزراعية ، فإنه غالباً ما تمتص هذه التحسينات إما زيادة الاستهلاك في القرى ، وإما زيادة احتيـاطي اليد العاملة المستخدمة بشكل ناقص . وهكذا يتشكل « خناق اقتصادي »(١) يحد من النمو الصناعي . وحتى لو تحقق بنجاح النشاط الصناعي (بفضل خطة تنمية تضعها الدولة مثلاً) ، وأحدثت نتيجة لذلك زيادة في الاستخدام في المدن ، وانتقلت الى القطاع الصناعي اليد العاملة الآتية من القطاع الزراعي المتميز بفرط اليد العاملة فيه ، فإنه ليس من الضروري أن يصاحب هذا الوضع حركة مقابلة وموازية من الانتاج الزراعي الريفي نحو المدينة . ونتيجة لذلك فان زيادة الاستخدام في الصناعة ، أي زيادة طلب المدينة على اليد العاملة ، يمكن لها أن تصطدم بعقبة افتقاد المرونة في تقديم المنتجات الزراعية . فلا بد للمخططين والحالة هذه من أن يقوموا إما برفع أسعار المنتجات الغذائية بشكل حاد أو باستيرادها من الخارج . ففي أوضاع كهذه إذن يصبح تطوير التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للزراعة الشرط الأساسي لنمو الصناعة .

---

(١) ترجمة للتعبير : Bottle neck , goulot d'étranglement

هنا شبه إجماع في الوقت الحاضر على أنه لا يمكن للبلدان المتخلفة اقتصادياً من إقامة الصناعات والتعجيل في زيادة معدل النمو دون اللجوء الى التخطيط الاقتصادي . وحتى في الاقتصاد الرأسمالي حيث المبادهة في المشاويع التثميرية وفي التطوير الاقتصادي تعود إلى شركات خاصة ، والى أفراد يلحظون دوماً بامعان أوضاع السوق وتذبذبات هوامش الأرباح ، فإن وجود خطة على الورقة يؤخذ بعين الاعتبار والجد .

تصطدم التنمية دوماً بالعقبات المذكورة ، وبذلك فإن أهداف الخطة ، إذا لم تتوفر الوسائل لبلوغها ، تبقى آمالاً لا تتحقق أبداً . من المؤكد انه يمكن للدولة أن تؤثر على الوضع بأشكال متعددة ، عن طريق سياسة نقدية ، أو الضرائب ، أو مختلف أنواع المراقبة . ولكن هذه الوسائل هي بحد ذاتها غير مباشرة ، فضلا عن أنها تكون ضعيفة وغير فعالة ضمن إطار شروط وأوضاع معظم البلدان المتخلفة . فمن اجل تأمين الانطلاق والسرعة في النمو لاقتصاد ما ، إذن لا بد الدولة من أن تقوم بمشاريع تثميرية أساسية في قطاع هام من الصناعات المؤممة والخدمات العامة . وتشكل أرباح هذا القطاع العام الوسائل التمويلية الضرورية لزيادة حجم التثميرات التي يمكن تخصيصها بالقطاعات الرئيسية للاقتصاد ، أي حيث نعطي أفضل النتائج من أجل التغلب على العقبات والخناقات الاقتصادية من جهة ، ودفع عجلة التوسع الاقتصادي العام ، من جهة ثانية . وما إن تتحقق الانطلاقة إلا ويصبح من الضروري المحافظة

عليها ، ودفعها من أجل الإسراع بعملية التنمية .

ولكن التاريخ لا يقف أبداً ، وإن تحقق مثل هذه الامكانية يضع البلدان المتخلفة عاجلا أمام خيار نهائي . إذ إن عملية تناوب مطلقة تفرض نفسها أكثر فأكثر على البلدان المتخلفة : أيجب عليها ، أم لا ، أن تختار واعية سياسة تنمية وفقاً للنموذج الاشتراكي ؟ أم يجب عليها أن تختار الطريقة التقليدية للنظام الرأسمالي ، الأمر الذي يعني ، إذا أرادت أن تتجنب التعرض لحالة من الجمود الاقتصادي ، ارتباطها بالرأسمال الأجنبي وجعل تنميتها تابعة للمصالح الفردية للرأسمالية الانحصارية أو الاحتكارية ؟ . أم يجب عليها ، على العكس ، أن تنطلق في طريق الاشتراكية ، وأن تخطط عقلانياً قضية تطوير البلد بكامله والشعب بكليته ضمن إطار المصلحة العامة ؟ .

تطوّر الاقتصاد السّوفياتي

تبنت الحكومة السوفييتية حوالي عام ١٩٢٠ ، وعقب تمكنها من إصلاح الآثار الضارة للحرب الأهلية وحرب العدوان الخارجي ، سياسة تصنيع البلاد ، هذه السياسة التي رأت فيها السبيل الوحيد لإخراج روسيا من حالة البؤس والتخلف ، والأساس الجوهري لتحوّل يقود نحو الاشتراكية . كانت روسيا قد عرفت حوالي نهاية القرن التاسع عشر والسنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى حالة من التقدم الصناعي : صناعة النسيج في شمال – غربي موسكو ، وبعض الفحم والحديد (وخاصة من أجل تلبية حاجات مد الخطوط الحديدية) ، ومعامل صغيرة مختلفة في جنوبي أوكرانيا (كذلك في سان بطرسبرغ التي كانت العاصمة) ، بعض المناجم في سيبيريا ، وآبار نفط في باكو وفي سهول القوقاز . وقد جرى الاهتمام بصورة خاصة في ذلك الحين في تمديد الخطوط الحديدية ، بما في ذلك في سهول سيبيريا . وبلغ معدل نمو الانتاج الصناعي في روسيا عام ١٨٨٠

مستوى يماثل ذلك الذي عرفته السويد (بل بلغ ٨ ٪ خلال فترة قصيرة جداً من الازدهار عقب عام ١٨٩٠) . وكان قد تم تمويل الجزء الأكبر من هذا التقدم الصناعي بواسطة رأس المال الغربي ، كما أن إدارة هذه الصناعات وتسييرها قد تما تحت إشراف وتنظيم الخبراء الأجانب . وفي عام ١٩١٤ كان ما يقرب من نصف رأس المال المثمر في حوض الفحم في Donetz أجنبياً ، كذلك فإن أكثر من أربعة أخماس رأس المال المثمر في مناجم الحديد والمعادن وآبار النفط كان أجنبياً .

على أنه رغم هذا التقدم الصناعي فإن مجموع عدد العمال المستخدمين في الصناعة والمعامل في فترة حوالي الحرب العالمية الأولى كان يتراوح فقط بين ٢ – ٣ مليون ، ومن الممكن زيادة هذا العدد إلى أربعة أو خمسة ملايين إذا أضفنا عمال المناجم وسكك الحديد . وكان عدد كبير من عمال المعامل ، وخاصة عمال المناجم الواقعة في جنوبي روسيا ، ما زال محتفظاً بتقاليد الروابط بالقرى التي أتى منها هؤلاء العمال . وهكذا فقد كانوا يعودون إلى قراهم لمساعدة أسرهم في أوقات المواسم الزراعية . وكان عدد العمال اليدويين يبلغ ضعف عدد عمال المصانع ، وأكثر من أربعة أخماس سكان الأرياف . وهكذا فإن الصناعة الروسية لم تكن لتمثل إلا بعض « الجزيرات » الضائعة في بلاد ذات قطاع زراعي مهيمن ، ولكنه متخلف في معظم أجزائه . فباستثناء بعض الملكيات الاقطاعية الواسعة ، تتألف الأراضي المزروعة من ملكيات أو مزارع فلاحية صغيرة ذات تجهيزات

ضئيلة ، تستخدم فيها الطرق والأدوات البدائية ، وذات دور ضئيل ، أقل مما هو عليه في إيطاليا ، ونصف ما هو عليه في الهند . وكان في روسيا أيضاً فرط في السكان في الأرياف حيث كانوا يتمركزون حول الأراضي المزروعة التي يتمكنون من الاقامة بقربها . وقدّر اقتصادي سوفييتي عدد هؤلاء الفلاحين بين ٨ - ٩ ملايين حوالي عام ١٩٢٠ . ومع ذلك فإن الزراعة ، الى جانب منتجات المناجم والنفط والخشب ، كانت تمثل الجزء الأكبر من الصادرات . وخلال تلك الفترة كانت روسيا من أهم البلدان المصدرة للحبوب ، وكانت مستورداتها تتألف من المنتجات المصنوعة والمواد الأولية الصناعية . وجملة القول كانت تتمثل في روسيا أكثر صفات البلد المتخلف ، تبعاً للتصنيف الذي أعطيناه لمفهوم التخلف في البحث السابق .

ورغم أن الحكومة السوفييتية تبنت مبدأ التصنيع عقب عام ١٩٢٠ مباشرة ، كان لا بد من مرور سنوات لرسم تفاصيل السياسة الصناعية الواجب اتباعها ، ولوضع أصولها ، لكي يتفق عليها أخيراً وتتجسد في الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٢٨ . لقد جرت مناقشات ومساجلات حادة وجدية حول قضية التصنيع استغرقت سنوات كثيرة بعد عام ١٩٢٠ .

تناولت هذه المناقشات مسألتين أساسيتين شديدتي الترابط . دارت أولاهما حول التساؤل التالي : من أين يمكن الحصول على الأموال التثميرية التي ستخصص لتطوير الصناعة وإعادة تركيبها وفق مستوى تقني (تكتيكي) أعلى مما كان

عليه ، وكفيل بتأمين انتاجية اليد العاملة ؟ . وزيادة الانتاجية هذه كانت الشرط الأساسي المسبق لرفع مستوى المعيشة ، أي ان يؤمن لكل مواطن عدد أكبر من السلع الاستهلاكية . ولكن تحقيق هذه الزيادة كان يستوجب تشييد مؤسسات صناعية جديدة (أو إعادة بناء القديمة) وتجهيزها بأدوات وآلات جديدة وحديثة . وكان لا بد من توفر المعدن من أجل تجسيد هذه العملية . وإذا لم تستورد هذه التجهيزات من الخارج (وهذه إمكانية محدودة جداً لأسباب اقتصادية وسياسية في الوقت ذاته) ، لا بد من الإسراع في زيادة عدد مختلف الصناعات المعدنية ، وخلق صناعة معقدة لانتاج الآلات والتجهيزات . وإن استيراد التجهيزات والآلات ، حتى لفترة سنوات فقط ، وذلك لتحقيق المرحلة الأولى من التوسع الصناعي ، يستوجب زيادة مسبقة في صادرات القمح الذي يمثل المنتوج التجاري الرئيسي الذي يؤمن العملات الأجنبية اللازمة لتمويل زيادة في الاستيراد (لم يكن موضوع بحث الاستقراض من الخارج بشروط ملائمة) . فكيف يمكن التوصل لتحقيق ذلك دون حرمان الشعب من جزء من غذائه ؟ كان لا بد من اللجوء إما إلى تخفيض مستوى المعيشة المنخفض بحد ذاته ، وإما الى الضغط على المزارعين ليزيدوا من انتاجهم ، ويعرضون الفائض من الانتاج في الأسواق . وإذا كان عدد الوظائف سيزداد في مجالي الصناعة والزراعة ، فلا بد في جميع الأحوال من زيادة في المنتجات الغذائية ومن زيادة في المواد الأولية ، كالقطن ،

لسد حاجات السكان المتزايدين الذين يعملون في المدن .

وهنا يأتي دور المسألة الثانية : مـــا هي العلاقة بين الدولة السوفييتية (بصناعتها الاشتراكية) والفلاحين ؟ . لقد كان من مبادىء لينين ، وذلك طيلة فترة الثورة والحرب الأهليـة وفترة إعادة البناء ، توحيد صفوف الطبقة العاملة في الصناعة مع الفلاحين (أي الفلاحين الفقراء ومتوسطي الحال الذين يشكلون الأغلبية الساحقة) . ترى ، ألن تتعرض وحدة الصف هـذه للتصدع إذا ما اشتد الضغط الاقتصادي والسياسي على الفلاحين لتقتطع من حصيلة عملهم ومن استهلاكهم الضئيل الوسائل المالية الضرورية لتمويل تطوير الصناعة ؟ ذلك كان رأي الغالبية في ذلك الوقت . وبالاضافة الى ذلك كان الأمر على غايـــة من الخطورة . فالفائض القابل للبيع من القمح كان أقل مما كان عليه قبل الثورة ، كان أقل من النصف . والسبب في ذلك هو قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر عام ١٩١٧ ، وأعاد توزيع أراضي الافطاعيين وكبار المستثمرين (كولاك) على فقراء الفلاحين : فتحقيق قدر أكـــبر من المساواة أدى لدى الزراع الى زيادة الاستهلاك المقتطع من انتاج لم يزدد . ولكن تشجيع (الكولاك) الأثرياء على شراء أو استئجـــار مزيد من الأراضي واستخدام مزيد من اليد العاملة بغاية انتاج الفائض الضروري للتجـارة ، كان يعني في الواقع تشجيع انبعاث جديد المرأسمالية الزراعية ، وظهور طبقة من المزارعين الأغنياء الذين يعمدون الى مراكمـة رأس المال والتحكم بالتجـارة والى إقراض المال ، كما يفعل ذلك

في العالم أجمع الرأسماليون المتفرعون من صفوف المنتجين الزراعيين .

وعلى افتراض أن هناك وسيلة للخروج من هذا المأزق ، فإن سياسة التصنيع تطرح في الحال مشكلة ثانية . رأينا أنه تبعاً للطريقة التقليدية في النمو الاقتصادي ، تعطي البلدان الرأسمالية الأولوية في التصنيع الى صناعات السلع الاستهلاكية – النسيج ، الملابس ، تحويل المنتجات الغذائية – وأن الانتقال الى مرحلة من النمو الأسرع لصناعات التجهيزات الانتاجية يأتي بعد زمن متأخر تقريباً . إنها سياسة « الصناعات النسيجية أولاً » . ونظراً لعدم وجود صناعة ثقيلة متطورة (محروقات ، الصناعات المعدنية والآلية) ، فإن غالبية البلدان التي تبدأ المرحلة الأولى لنموها تعتمد على التجهيزات الآلية المستوردة لتجهيز الصناعات الجديدة المحلية ، كما أنها تستورد الحديد والصلب لمد خطوطها الحديدية . ولنتساءل الآن : هل يمكن لهذه الطريقة أن تكون صالحة لتصنيع من النموذج الاشتراكي ، وهل هناك من طريقة أخرى ؟ .

إذا كانت المسألة متعلقة بتدليل الفلاحين وليس بإكراههم من أجل أن يقتطع منهم الفائض الكبير والأساسي من المواد الأولية والمنتجات الغذائية ، فإن الطريقة التقليدية المذكورة تكون صالحة . والطريقة الوحيدة لاغراء الفلاح لأن يبيع كمية أكبر من القمح أو القطن ، هي في الواقع أن تعرض عليه بالمقابل كمية أكبر من السلع الصناعية . وبذلك يكون توسيع مجال

الصناعات الخفيفة الاستهلاكية أمراً لا غنىً عنه . إن مدرسة فكرية ذات قدرة كبيرة (يقال لهـا ذات الميول اليمينيـة) تقترح هذا الحل الذي يؤدي إلى سير حـذر ، وبطيء نسبياً ، في ميدان التنمية ، بحيث لا بد من المحافظة على التوازن بين تطور كل من الزراعـة والصناعة ، ومن زيادة انتـاج السلع الاستهلاكية بصورة موازية لتدفق أكبر دوماً للمنتجـات الزراعية من الريف إلى المدينة .

أما الحل الذي تم اختياره أخيراً فقد أصبح معروفاً في كل مكان تحت اسم «الطريقة السوفييتية في التصنيع» التي استوجبت أولاً جمع معـدل مرتفع من التصنيع إلى جهد في التحويـل الاشتراكي للقطاع الزراعي ، ودمج المزارع الفردية في مزارع كبيرة تعاونية أو جماعية . وفي هذا الحل استجابة لمشكلتين : فالزراعة الفردية للفلاح التي كانت تعتمـد الوسائل والطرق البدائية وتعطي مردوداً ضئيلاً وتحيـا في ظل تهديد مستمـر لإمكانية عودة الرأسمالية بظهور طبقة اجتماعيـة متميزة من « الكولاك » ، قد استبدلت بنموذج من الزراعة القـائمة على أساس اشتراكي . وفي الوقت ذاته كانت توضع أسس وأساليب إدخال استعمال الآلات في الزراعة وزيادة الفائض القابل للبيع . أمـا فيما يتعلق بالنمو الصناعي ، فإنه لم يقم على أساس الحذر والسير البطيء ، بل على العكس ، إذا كانت الخطة تتوقع أن يتحقق وفق معدل مرتفع وطموح .

وكان يتوجب ألا تستهلك هذه الانطلاقة ذاتهـا . بل على

العكس كان يجب تغذيتها بشكل مستمر ، وذلك عن طريق تجهيز أو تعبئة كافة الأشخاص المسؤولين في القطاع الصناعي وعلى مختلف المستويات ، وكذلك جميع أعضاء الحزب . واتفق على استبعاد الطريقة التقليدية في التنمية ، فبدلاً من إعطاء الأولوية للصناعة الخفيفة ، أعطيت الأفضلية لتشييد الصناعة الثقيلة : الكهرباء والحديد والصلب والآلات . وكان السبب في هذا الاختيار في إعطاء الأولية هو أنه بزيادة طاقة الصناعات المعدنية وانتاج الطاقة المولدة والآلات ، تزداد في الوقت ذاته إمكانية التوسع المقبل لمختلف القطاعات الاقتصادية ، كما سنرى ذلك فيما بعد

من الممكن أخذ فكرة عن التوسع الذي تحقق خلال الفترة الصعبة الأولى للتصنيع بواسطة معدل نمو بعض المنتجات الرئيسية ، مقاسة جميعها بالوحدات المادية . فمن عام ١٩٢٨ إلى نهاية ١٩٣٧ وخلال الخطتين الخمسيتين الأوليين ، ازداد انتاج الكهرباء بما يعادل ٧ — ٨ مرات ، وازداد انتاج الحديد والصلب بما يعادل أربع مرات ، وازداد انتاج الفحم بما يعادل ثلاث مرات ونصف ، وازداد انتاج النفط بما يعادل ثلاث مرات على الأقل، وازداد انتاج الاسمنت بما يعادل ثلاث مرات. وشهدت الفترة المذكورة أيضاً ولادة معقدة قادرة على انتاج أنواع كثيرة من الآلات الجديدة . وإن معدل النمو في هذه الصناعة ، الذي لا يمكن قياسه بالوحدات المادية نظراً لاختلاف المردود وتنوعه ، كان أكبر بكثير من المعدلات المذكورة أعلاه

المتعلقة بالمنتجات الأساسية . وخلال الفترة المذكورة أيضاً ، التي هي فترة بطولة دفع ثمنها بالجهود الكبيرة والتضحيات الكثيرة ، نشأت صناعات جديدة تماماً : كصناعة المحركات والطيران والمعادن غير الحديدية كالالمنيوم . وتقدمت خلال الفترة ذاتها الصناعات الاستهلاكية ، كالنسيج والملابس ، ولكن بمعدل أقل بكثير من ذاك المتعلق بالتجهيزات الانتاجية (أقل بما يعادل النصف تقريباً) .

ورغم مآسي الحرب والاحتلال التي أدت إلى تأخير الاقتصاد السوفييتي بما يعادل ثماني سنوات على الأقل ، وحمله عبئاً كبيراً من الخسائر البشرية والآلام والاحزان ، فإن القدرة الانتاجية للمنتجات الأساسية كالفحم والنفط والكهرباء والصلب ، تجاوزت اليوم بما يعادل ١٠ — ٢٠ مرة المعدل الذي كانت عليه منذ ثلاثين عاماً عندما أعلن عن الخطة الخمسية الأولى . ولكي يكون الجدول الذي نقدمه لمعدلات النمو صحيحاً ، لا بدلنا من استبعاد الجزء الأكبر من سنوات الحرب ، أي من ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، واعتبار التقدم الذي تم قد تحقق خلال فترة خمس وعشرين سنة من السلام . (وهذه ناحية بديهية ولكن بعض المعلقين الأمريكيين كروستو Rostow لا يأخذونها بعين الاعتبار) عندما يحسبون وسطي معدل النمو على امتداد فترة ٣٠ — ٣٥ سنة) . سبق أن ذكرنا أنه منذ نهاية فترة إعادة البناء لما بعد الحرب ، ازداد الانتاج الصناعي بمعدل وسطي سنوي يبلغ ١٠ ٪ ، الأمر الذي مكن

من وضع الأسس للهدف الحالي لخطة السنوات العشرين المقبلة : تجاوز « أقدر وأغنى بلد في العالم ، الولايات المتحدة ، بالانتاج للفرد الواحد » . ومع ذلك فإنـــه منذ ١٩٥٠ سجلت نتائج وحصيلة التقدم الذي تحقق قبل الحرب في الصناعات الرئيسية أو الأساسية ، وازداد مستوى الاستهـلاك بدرجة كبيرة . ورغم أن معدل النمو في فرع انتاج التجهيزات الانتاجية استمر في أن يكون أعلى من ذاك الخاص بانتاج السلع الاستهلاكية ، فإن الفارق بين فرعي الانتاج قد تضاءل كثيراً . واعتباراً من عام ١٩٥٣ زال توقف زيادة الانتاج الزراعي [١] ، وازداد هذا الانتاج بين ١٩٥٣ – ١٩٦٠ بحوالي ٦٠ ٪ .

ويلخص الجدول التالي تطور بعض المنتجات الرئيسية بين ١٩٢٨ والوقت الحاضر (أي عام ١٩٦٢ ، وهو آخر عـــام للاحصـــاءات الكاملة لدى كتابـة هذه الصفحات) . سنعطي أيضاً الاحصاءات العـــائدة لعامي ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، بهدف المقارنـــة .

---

(١) على أثر وجود أخطاء فادحة في طريقة حساب الأسعار المشجعـــة للزراع ، فان بعض فروع تربية الحيوانات ، وخاصة تربية البقر ، كانت أسعارها ذات مستوى ضئيل جداً خلال السنوات الأولى التي تلت عام ١٩٥٠ . فقد تبين أن كميات القمح كانت أقل بدرجة معتبرة عن الأرقام الرسمية التي بولغ بها بواسطة طريقة تقديرية لم تأخذ بعين الاعتبار المقادير الضائعـة لدى الحصاد . فالتصحيح مستند هنا إذن الى أرقام أعيد النظر بهـــا ، مستندة على ما يسمونه « مخزن المحصول » .

	١٩٢٨	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٢
فولاذ (بملايين الأطنان)	٤٫٣	١٨٫٣	٢٧٫٣	٧٦٫٣
فحم (بملايين الأطنان)	٣٥٫٥	١٦٦	٢١٦	٥١٧
نفط (بملايين الأطنان)	١١٫٦	٣١	٣٧٫٩	١٨٦
كهرباء (بمليارات كيلواط – ساعة)	٥	٤٨٫٣	٩١٫٢	٣٦٩
سماد معدني (بملايين الأطنان)	٠٫١٣	٣٫٢	٥٫٥	١٧٫٣
واسطات نقل ذات محركات (بالآلاف)	٠٫٨٤	١٤٥	٣٦٣	٥٧٨
تراكتورات (بالآلاف)	١٫٣	٣١٫٦	١٠٨	٢٨٧
اسمنت (بملايين الأطنان)	١٫٨	٥٫٧	١٠٫٢	٥٧٫٣
أحذية جلدية (أزواج بالملايين)	٥٨	٢١١	٢٠٣	٤٥٦
أقمشة قطنية (بملايين الأمتار المربعة)	٢٦٧٨	٣٩٥٤	٣٨٩٩	٤٩٠٠
صوف (بملايين الأمتار المربعة)	٨٦	١١٩	١٥٥	٤٦٩
كتان (بملايين الأمتار المربعة)	١٧٤	٢٨٥	٢٨٢	٤٨٥
حرير (بملايين الأمتار المربعة)	٩٫٦	٧٧٫٣	١٢٩٫٧	٧٨٧
قمح (بملايين الأطنان)	٧٣٫٣	٩٥٫٥	٨١٫٢	١٤٧

بعض قضايا التثمير

منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة خلال السنوات العشر الأخيرة ، كثرت في مختلف الأوساط مناقشة التنمية والتطور الاقتصادي ، مع أخذ القضايا المتعلقة بالبلدان المتخلفة بعين الاعتبار بشكل خاص . فقد نشرت هيئة الأمم المتحدة دراسات عن هذه المناطق ، وناقشت خطط التنمية في عديد من هذه البلدان ، كالهند مثلا . واختلفت الاجتهادات النظرية للاقتصاديين بتقديم « نماذج تنمية » مختلفة ومتنافسة ، أو أسس متناقضة من حيث سياسة التثمير . وشهدت السنوات الأخيرة حشداً من الكتب حول هذا الموضوع ، وخاصة في الولايات المتحدة .

ارتكزت هذه المناقشات ، حتى أكثرها إمعاناً في الناحية النظرية ، على قضايا عملية بالدرجة الأولى كتلك التي أشرنا إليها فيما تقدم من كلام . والقضية الأولى هي : أيجب ترك التنمية للمبادهة الرأسمالية الفردية تبعاً للطريقة التقليدية ، وبالاعتماد على القروض الأجنبية والمساعدات الفنية للبلدان المتخلفة التي

تقدمها المنظمات الدولية (التي غالباً ما تكون تحت سيطرة ونفوذ الولايات المتحدة) ، كالمصرف الدولي لاعـــادة الانشاء والتعمير ؟ أم أنه من الضروري الاعتماد على تخطيط تضعه الدولة أو أجهزتها ؟ يمكننا أن نؤكد أن غالبية الاقتصاديين تميل إلى الأخذ بالحل الثاني . ولكن ما زالت هنـاك فئة قليـلة وذات سلطة (وخاصة في الولايات المتحدة وبنسبة أقل بين الاقتصاديين من البلدان المتخلفة والذين تأهلوا اقتصـــادياً على « الطريقة الغربية ») ضد كل نزوع للتدخل في الاقتصاد القائم على مبدأ « حرية السوق » ، وضد كل زيادة معتبرة في الإنفـــاقات أو المشاريع التثميرية التي يمكن أن تقوم بهـا الدولة . وحجتهم في ذلك ، على حد قولهم ، أن هذا من شأنه تثبيط اندفـــاع المبادهة الفردية ، وإخافة رأس المال الأجنبي ، من جهة ، واتخاذ تدابير غير اقتصادية ، واتباع اسلوب التبـذير ، والاعتماد على « مبادىء منحرفة » حول التخطيط الاقتصـادي ، من جهـة ثانية . (لقد طلب حديثاً أحد الاقتصاديين الامريكيين ، وهو مشهور جداً ، قطع المساعدة الاقتصادية عن الهند لمساهمة هذه المساعدة في دعم التخطيط الاقتصادي في الهند) .

وإلى جانب هذه المشكلة العامة : تخطيط أم اقتصاد قائم على حرية السوق ، مشاريع تثميرية تقوم بهـا الدولة أم الأفراد ، تطرح مشكلة أخرى : حول الخط الذي يجب أن تسلكه التنميـــة ، بالاعتماد على التخطيط أم لا . أيجب الاستمرار فيما أسميناه بالسياسة التقليدية التي اتبعتها الدول الرأسمالية في الماضي

لتحقيق التنمية ، وذلك بالبدء بالقيام بمشاريع تثميرية بحذر في الميدان الزراعي ، وفي ميدان الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية، ومن ثم في الصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الاستهلاكية التي سريعاً ما تجد سوقاً جاهزة ، ومن ثم ، وبعد وقت طويل ، يجري تبني الطرق الحديثة في استخدام الآلات المعقدة وبناء الصناعة الثقيلة ؟ أم يجب تبني ما هو معروف الآن تحت اسم « الطريقة السوفييتية في التنمية » ؟ .

إن قضية اختيار نموذج التنمية تتضمن مسائل متميزة رغم ترابطها بشدة وقوة فيما بينها : الأهمية النسبية المخصصة للتجارة الخارجية وإلى تجهيز أو تعبئة الموارد الداخلية ، وخاصة فائض اليد – العاملة . الأولوية التي تخص بها مختلف القطاعات والصناعات ، ومعدل نموها النسبي تبعاً لفترات معينة . اختيار الوسائل التقنية أو الطرق في الانتاج ، سواء على الصعيد الاقتصادي العام أو بالنسبة لكل صناعة . إنه من الصعب تفهم هذه المسائل بوضوح دون الاعتماد على التحليل أو المنطق النظري (ودون الاعتماد على التبسيط النظري لكي يتوصل الفكر إلى ادراك ما هو أساسي والتركيز عليه) . ولكن يجدر قبل ذلك بحث مفهوم أو اثنين لهما صفة عامة ، والاشارة إلى بعض الأخطار الكثيرة الانتشار .

وأولهما ، وهو الأكثر انتشاراً ، هو معدل التثمير الذي يعبر عنه عادة بالعلاقة بين التثمير والدخل الاجمالي أو الانتاج الاجمالي ، أي نسبة الموارد المخصصة لأن تضاف الى رأس المال

التجهيزي الذي كان موجوداً في السابق ، كالآلات والمشيدات ، وإلى الرأسمال العامل أو الدائر (المخزون من السلع بما في ذلك المنتجات شبه المنتهية الصنع) . وضمن إطار الشرح المذكور ، تعود هذه العلاقة الى التثمير **الصافي** (أو التثمير الجديد) وتعادل انتاج صناعات التجهيزات الانتاجية (بالاضافة اليها تزايد رأس المال العامل) ، وذلك بالاضافة للمبالغ المخصصة **لاستبدال** التجهيزات التالفة أو المخزونات المستعملة . فيجب إذن ربط هذه العلاقة بالدخل (او الانتاج) القومي **الصافي** ، أي مع الدخل (أو الانتاج) الاجمالي ، بعد تنزيل الاهتلاكات الناتجة عن تلف رأس المال التجهيزي والمخزونات من الرأسمال الدائر التي تم استعمالها خلال السنة موضع التحديد الزمني . ومع ذلك فمن الممكن التعبير عن هاتين الكميتين أحياناً بالأرقام غير الصافية bruts , gros وليس بالأرقام **الصافية** net : وعندئذ يشمل التثمير مجموع السلع أو التجهيزات الانتاجية ، سواء أكانت مخصصة للاستبدال أو للمحافظة ، أو لإضافتها الى المخزون الموجود من رأس المال ، وترتبط حينئذ بمجمل الانتاج أو الدخل دون أي تنزيل أو إنقاص للتلف depreciation الحاصل .

ولزيادة إيضاح الفارق بين هاتين الطريقتين من الممكن الاشارة إلى انه من ناحية الحجم المطلق يمثل التثمير الصافي في الولايات المتحدة حوالي نصف التثمير القائم أو غير الصافي . أما في الاتحاد السوفييتي فيمثل الثلثين . ومن البداهة القول إنه

كلما كان رأس المال الموجود كبيراً ، كلما كان التثمير القائم أو غير الصافي مرتفعاً بالنسبة للتثمير الصافي ، وذلك ما دام حجم مجمل الكميات المستخدمة لعمليات الاستبدال او المحافظة تتعلق بأهمية حجم رأس المال الموجود .

وإن العلاقة التثميرية هذه ، سواء أكانت صافيـة أم غير صافية ، تكون كثيرة التغير تبعاً للحالات والظروف . وهذا التغير هو واحد من الاسباب المختلفـة الموجودة بين معدلات التنمية . وهكذا يقدر في بريطانيا أن معدل التثمير الصافي هو بين ٨ — ١٠ ٪ خلال السنوات الماضيـة ، وهو يعتبر معدلاً منخفضاً إذا ما قورن بمعدلات بلدان أخرى في أوربا الغربيـة والشمالية . ويبلغ في الهند ٧ ٪ تقريباً ، أما في الاتحاد السوفييتي فيرتفع حتى ٢٧ ٪ (لعام ١٩٥٩) . وإنه ليصعب أحياناً تمييز التثمير الصافي عن التثمير غير الصافي : فكلما حلت تجهيزات جديدة وحديثة وذات صنع أحسن محل الآلات او التجهيزات القديمة ، فإن القدرة الانتاجية غالباً ما تزداد بالتأكيد . فكيف من الممكن أن تقاس درجة مساهمة مجرد عملية استبـدال التجهيزات القديمة بالجديدة ، أو التثمير الجديد الاضافي في هذا التغيير المتمثل في زيادة القدرة الانتاجية . ؟

ويتعلق المفهوم الثـاني بمعـامل رأس المـال ، Capital Coefficient ‹Coefficient de capital› أو العلاقة بين رأس المال والانتاج Capital - output ratio (وهذه العلاقة هي ما

يسمونه أحياناً بالعلاقة بـــين التثمير والانتاج - investment ، output ratio rapport investi sement - production ، والمقصود من هذه التعابير العلاقة بين قيمة رأس المال المستعمل[1] في فرع معين من الانتاج وقيمة هذا الانتاج مقاسة خـلال فترة محددة (سنة عادة) . وهي تختلف من صناعة لاخرى ، كما أنها تتبدل بمرور الزمن . تختلف وتتبدل مثلاً تبعاً للتغيرات التقنية (التكنيكية) وللصفة الدقيقة والصحيحة لهذه التغيرات[2] .

---

١ - يفسرون ذلك أحياناً على أنه يمثل العلاقة بين رأس المـال الثـابت (فقط) والانتاج ، وذلك باستبعـــاد رأس المال العـــامل (أو الدائر) . من هذا الحساب، فالنشرات السوفييتية الحديثة مثلاً تستعمل عادة بهذا المعنى اصطلاح Fondoemkost للانتاج (أي العلاقة بين مـــا يسمى « الأموال الأساسيـــة basic Funds والانتاج) . كذلك فان الاصطـــلاح Fondovooruzhemost لليد العاملة يستند عادة الى العلاقة بين« الأموال الاساسية » واليد العاملة . ويمكن لرأس المال الدائر أن يتبدل من الخمس الى ثلث التثمير الكلي (الصافي) . أما إذا أدخل في الحساب ، فان العلاقـــة رأس المال - الانتاج تزداد تقريباً من الربع الى النصف .

٢ - إن صلة هذه العلاقة مع العلاقة رأس المال - اليد العـــاملة (التي تعادل بشكل عام ، ولكن ليس تماماً ، « التركيب العضوي لرأس المـال » لدى ماركس) هي أن العلاقة رأس المال - الانتاج = العلاقة رأس المال - اليد العاملة مقسمة على انتاجية اليد العـــاملة . وهكذا فانه إذا حصل تغير باتجاه زيادة استعمال الآلية في الانتاج ، فان العلاقة رأس المال - اليد العاملة لا بد لها من الزيادة . ولنفترض أنها أصبحت تمثل الضعف . فإذا مـــا بلغت الضعف أيضاً انتاجية اليد العاملة بفضل اتباع طرق جديدة في الانتـــاج ، فإن العلاقة رأس المـــال - الانتاج تبقى بدون تغيير . ولكن اذا لم تبلغ انتاجية اليد العاملة الضعف ، فإن العلاقة رأس المال - الانتاج تزداد .

وتمثل هذه العلاقة ، وبالنسبة لبلد بكامله ، مجموع عدد العلاقات المختلفة المنظمة أو الموضوعة لكل صناعة على حدة . ويجب التذكر دوماً أن هذه العلاقة الاجمالية تتغير تبعاً للنموذج السائد للصناعات في البلد المعني . ويمكن لها أن تتأثر بنسبة كثافة تشغيل رأس المال التجهيزي . فإذا لم يشغل إلا جزئياً ، أو بصورة متقطعة (أي إذا كان ما زال هناك فائض من الطاقة) ، فإن العلاقة تنزع نحو الارتفاع . أما إذا كان العكس ، أي أن تشغيل رأس المال التجهيزي (الآلات) كان كاملاً ، أي أربع وعشرين ساعة من أصل أربع وعشرين ، وذلك بواسطة نظام الدورات ، فإن العلاقة تنزع نحو الانخفاض . وهذا يعني أنها تتغير تبعاً لتناوب سنوات الازدهار الاقتصادي أو الانكماش ، وبالتالي لا يكون من المنطق اعتبارها كشيء ثابت لا يمكن تغييرها . وكان الاستاذ أوسكار لانجه قد أشار أنه يمكن لهذه العلاقة أن تكون في البلدان الاشتراكية أقل منها بكثير في البلدان الرأسمالية بسبب كون تخطيط الاقتصاد يمكن له أن يزيل كل فائض في الطاقة ، ويحافظ على درجة ثبات أكبر في سير الانتاج الذي يقترب من مستوى استغلال كامل الطاقة[١] وقد حسب لانجه هذه العلاقة لبولونيا بين عام ١٩٥٩ – ١٩٥٥ ، فحصل على رقم ضئيل جداً = ١ .

وتقدر هذه العلاقة للبلدان الرأسمالية المتقدمة كأوروبا

---

١ Longe : Introduction to Econometrics . Warsaw - London , 1959 , P : 288

الغربية والولايات المتحدة بـ ٣ أو ٤ . وهذا يعني انه يجب توفر ما قيمته ثلاث أو أربع ليرات استرلينية من الرأسمال الانتاجي من أجل انتاج ما قيمته ليرة استرلينية واحدة من الانتـــاج السنوي . أو أن تثميراً اضافياً بقيمة ١٠٠ ليرة يؤدي الى زيادة وسطية للانتاج أو الدخل القومي السنوي بين ٢٥ ليرة إلى ٢٣ ليرة وست شلنات وثمانية بنسات . (هذا على افتراض انه ليس هناك من فرق بين ما يسمى بعلاقة « الزيادة » Incremental (أو علاقة التثمير) ، والعلاقـــة « المتوسطة » average) . وقد حسبت هذه العلاقة لسنوات ما بعد الحرب كما يلي : اليابان ٤,٧ ، سيلان ٢,٦ ، الهند ٢,٣"، ماليزيا ٢,٣ . [(١)]

إن النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية غالباً ما تشير إلى معادلة (التي يسمونها عادة بمجرد حقيقة حسابيـة) تساوي مصاغة كما يلي : إن معدل التنمية لبلد يساوي لمعدل التثمير فيه مقسماً على العلاقة رأس المـــال – الانتاج المتوفرة فيه .
(a country's growth - rate will equal its investment - rotio divided by its overall capital - output ratio)

لنفترض أن الدخل القومي لبلد ما يساوي ١٠٠ (ملايين أو مليارات الليرات أو الدولارات أو الروبيات ... الخ) . ولنفترض أن معـدل التثمير الصافي فيه يساوي العشر ، بمعنى أنه يثمر مقداراً يساوي ١٠ . فاذا كانت العلاقـــة بين رأس

---

١ – U. N. Programming Techniques For Economic Development . Bangkok 1960 . P : 11

المال – العمل هي أربعة ، فان هذا التثمير السنوي بمقدار ١٠ يؤدي لأن يضيف كل سنة مـــا يعادل $\frac{١}{٢}$ ٪ للدخل القومي ، أي أن :

$$\frac{\frac{١٠}{١٠٠} \text{ مقسمة على } \frac{٤}{١} = ٢ \frac{١}{٢}}{١٠٠}$$

ولو كانت العلاقة رأس المال – الانتاج تعادل ، فقط ٢ فان معدل النمو يكون معادلاً ٥ ٪ .

ولنعد الآن إلى الحديث عن الاخطاء الكثيرة الانتشار أو سوء التفاهم . فبحسب طريقة الحساب التي أتينا على ذكرهـــا ، غالباً ما استخلصت نتائج تشاؤميـــة حول إمكانية البلدان المتخلفة أن تستدرك تأخرها بسرعة ، بالاعتماد على امكانياتهـــا الخاصة . وأنها بالتالي غير قادرة على خرق « الحلقـــة المفرغة » للتـــأخر والفقر إلا بالاعتماد على المساعدات ورؤس الأموال الأجنبية ، وبالتالي قبول الشروط السياسية التي تفرض عليهـــا (فلا مجال لتخويف رأس المال الخاص باتباع سياسة ضرائبية أو فرض تدابير اشتراكية ...) . وهذه الشروط للتنمية تبدو إذن وكأنها الحل الوحيد الذي يمكن اختيـــاره ، وذلك إلى جانب نظـــام دكتاتوري شديد يؤدي إلى تخفيض مستـــوى المعيشة عن معدله المنخفض بالاعتماد على تدابير تعسفية . وإنه

لدى التـأمل في الأمر يلاحظ انه من العجيب كيف تستخـدم غالباً الأرقام الحسابية البسيطة لاستخلاص النتائج التي لها صفة رجعيـة .

ويمكن عرض وجهة النظر المتقـــدمة على الوجه التالي : لنفترض زيادة في السكان بنسبة ٢ ٪ سنوياً ، ونسبة الزيادة هذه منتشرة لدى هذه البلدان (٢،٥ ٪ في أمريكا اللاتينية ، ٢،٣ ٪ في الشرق الأوسط) . ولنفترض أن العلاقة رأس المـــال – الانتاج تعادل ٣ . فيجب على البـلد إذن أن يدخر ويثمر ٦ ٪ من دخله القومي ليتطور اقتصاده بنسبة معـادلة لنسبة زيادة سكانه ، ولـكي يمكن تفادي كل إمكانية لهبوط مستوى المعيشة . إن المحافظة على معدل نمو يعادل ٥ ٪ ، والتوصل بالتالي إلى زيادة الانتاج للفرد الواحد بما يعادل ٣ ٪ سنوياً ، يوجب على البلد أن يثمر سنوياً ١٥ ٪ من دخله القومي ، وهي نسبة مرتفعة تشكل عبئاً ثقيلاً بالنسبة للبلدان الآسيوية والافريقية ذات الانتـــاج الضئيل للفرد الواحد ، والتي تحيا تحت ظل شبح المجاعات .

هناك جواب واضح صريح على هذا الكلام ، جزئيـاً على الأقل : إن عدم تساوي الدخول أو الفوارق في الدخول كبيرة جداً في أغلب البلدان المتخلفة . فيجب إذن أن يعمد إلى إنقاص أساسي وهام على الاستهلاك غير الضروري (المتألف معظمه من منتجات مستوردة) من قبل الفئات الاقطـــاعية وغيرها التي حصلت على ثروات نتيجة لاتخاذ تدابير حكومية وضعت لهذا الغرض .

كتب الاستاذ بول باران يقول بهذا الصدد : « إن أهم عقبة في وجه التقدم الاقتصادي السريع للبلدان المتخلفة تكمن في الطرق التي تستخدمها لاستعمال أو استغلال فائض طاقتها الاقتصادية . فهذه الطاقة تمتصها أشكال مختلفة لفرط الاستهلاك من قبل الطبقة الثرية ، والاكتناز المتزايد في داخل البلاد وخارجها ، والاحتفاظ بجهاز مكتبي (بيروقراطي) كبير وغير منتج ، والانفاقات العسكرية المرتفعة والتي هي ليست أقل انتاجية » . [1]

وأخيراً ، كم هناك من هدر وتبذير فيموارد الثروة المتوفرة ؟ إذ من الممكن تجهيز وتعبئة هذه الموارد لتثمرها حكومة لا تحمل عطفاً كبيراً على المصالح الفردية . على أن هناك ملاحظة أخرى أود الاشارة إليها لأنها أقل وضوحاً .

إن ما ذكرناه حول « وجهة النظر المتشائمة » هو أنها تنطلق من مبدأ أنه منأجل تحقيق نمو سريع لا بد من تقليص الاستهلاك من أجل زيادة معدل التثمير . إن هذا المفهوم للواقع هو سكوني تماماً ، إنه نتيجة عادة في النظر الى الأمور خلال فترة محددة من الزمن ، وبغاية توزيع دخل معين بين الاستهلاك والتثمير تبعاً لنسب معينة . إن ما تصرف النظر عنه هذه النظرة السكونية للأمور هو أن التطور يتعلق (وبنسبة أكبر في الزمن الطويل) بما نفعله بزيادة الانتاج القومي ، مهما كانت هذه

---

١ - Paul Baran : Polifical Economy of growth . New-york 1954 , P. 228 .

الزيادة ضئيلة في البدء ، أكثر من تعلقه بأهمية ، كبيرة كانت أم صغيرة ، المعدل الأصلي أو الأولي للتثمير (أو معـدل النمو) وبتعبـير آخر ، إن ما يهم هو معدل نمو أو زيادة التنمية rate of increase of the increase ، أي قدرة معدل التنمية على أن يزداد ذاتياً .

إن المهم والجوهري هو معرفة كيفية استعمال الفائض الذي نحصل عليه ، والانتـاج الذي يتحقق نتيجـة لذلك ، أكثر من معرفة أو الاهتمام بحجم التثمير الأصلي في سنة البـدء بعملية التثمير .

من الطبيعي الاشارة الى أن استخدام الزيادة كمحرك للتنمية يقتضي عدم استعمالها في الوقت ذاته لزيادة الاستهلاك . ولكن تأخير زيادة حالية ومحددة للاستهلاك بغاية زيادته بشكل أسرع في المستقبل هو أمر يختلف كل الاختلاف عن قضيـة إنقاصه ، وهو الأمر الذي يشكل الامكانية الوحيـدة بنظر المتشائمين . وكما سنرى في الفصل القادم ، إن الموضوع يتعلق ، من وجة نظر التخطيط ، بمعرفة كيفية توزيع التثمير بين الصناعات التي تنتج التجهيزات أو وسائل الانتاج وتلك التي تنتج السلع الاستهلاكية .

إن هذا كله على غاية من البساطة والوضوح إذا ما تم تعريفه . ومع ذلك فقد جرى تجاهله بعناد في الماضي ، لدرجة يتوجب معها الحديث عن طريقة «جديدة» في قضية التنمية الاقتصادية ، طريقة تتطلب تغيراً جذرياً في عقلية هؤلاء الذين تربوا وتعلموا في ظل النظريات القديمة واعتادوا عليها . وعلى نقيض ما تقدم

القول ، فإن هذه النظريات القديمة تعتمد على مفهوم بالٍ مؤداه أن الادخار ، على اعتباره تقييداً شديداً للاستهلاك ، يجب أن يسبق دوماً التنمية الاقتصادية التي تتحكم به . أما الآن فيجب الاعتياد في التفكير على زيادة النمو وعائديته وطرق استخدامه التي بموجبها تتحدد معالم التطور الاقتصادي في المستقبل . إن هذه النظرة الجديدة (التي تعتمد بنظرتنا على الأخذ بالأمور انطلاقاً من التخطيط) تمهد السبيل أمام آفاق تبعث على أمل أكبر .

وإذا كان استعمال لغة الأرقام والحساب قد تم في الماضي لتلبية حاجات متشائمة تبعث على الفشل ، فلنستخدمها لمرة لخدمة الناحية التفاؤلية : إن الأمل المشجع الذي تحدثنا عنه سببه هو ما يدعونه بالطاقة المدهشة للنمو وفق معدل مركب ومرتفع . » [1] . أما الاقتصادي الانكليزي اللورد كينز فقد كتب أن قدرة الحسابات في الآجال الطويلة تبدو وكأنها « تدهش الخيال » [2] .

ولنضرب مثلاً بسيطاً : لننطلق من كمية ما (التي يمكن أن تكون الدخل القومي أو أموال تثميرية جاهزة في تاريخ معين) . ولنفترض أن هذه الكمية تزداد بمعدل سنوي يساوي ٢ ٪ ، بحيث أنها تزداد بعد عشر سنوات بأكثر من ٢٠ ٪ بقليل ،

---

١ - S. J. Patel : Economic Development and Cultural change . chicago , av . 1961 . vol . Ix No 3, P : 231 .

٢ - Keynes : Essays in Persuasion . P. 361 .

وبعد ۲۰ سنة ، بنسبة ٥٠ ٪ إنها تزداد إذن بحوالي ٧ أمثال خلال قرن من الزمن . والآن ، إننا إذا زدنا معدل النمو إلى ٥ ٪ ، فإن الكمية التي انطلقنا منها تصبح ٥٠ ٪ أكبر بعد عشر سنوات، و ٥،٢ مثلاً بعد ٢٠ سنة ، وتبلغ ١٣٠ مثلا بعد قرن من الزمن . أما إذا أمكن رفع معدل التنمية إلى ١٠ ٪ ، فإن الكمية الأصلية (دخل قومي أو فائض قابل للتثمير) تزداد بمعدل ٢،٥ مرة أو مثلاً خلال عشر سنوات ، ومن ٦ — ٧ أمثال بعد ٢٠ سنة ، وتبلغ آلاف أمثالها بعد قرن من الزمن . (لعله من المفضل القول إننا لا نقترح انتظار قرن من الزمن ، بل ولا حتى ربع قرن ، من أجل زيادة الاستهلاك : وان الغاية من هذه العملية الحسابية هو إثبات انه لدى بلوغ معدل تنمية ملائم يترك الزيادة تتراكم ، فإننا نحصل بسرعة على هامش معتبر لزيادة الاستهلاك والتثمير في الوقت ذاته) . وعندما يبلغ معدل النمو ١٥ ٪ ، فإن الدخل القومي يبلغ الضعف كل فترة خمس سنوات . وبعد عشر سنوات يصبح أربع أمثال ما كان عليه ، ويضرب برقم ١٦ بعد ٢٠ عاماً . فمع بعض الجهد والشجاعة خلال السنوات الأولى للتصنيع ، يمكن بلوغ النتائج خلال فترة من عشر أو عشرين سنة ، الأمر الذي يسمح اعتباراً من هذه النقطة بزيادة الاستهلاك بصورة أساسية .

إن الدرس الذي نستخلصه بصورة طبيعية من هذا الفصل ليس انه من السهولة بمكان رفع معدل النمو لدرجة مرتفعة بصورة كافية . فلا يمكن بلوغ ذلك آلياً بحركة واحدة .

والزيادة على أساس الحساب الجبري ليس شكلا جديداً من السحر . فرفع معدل النمو لدرجة مقبولة أو ملائمة والمحافظة عليه لفترة عشر أو عشرين سنة دون التعرض لفترة من التوقف عن النمو يتطلب حتماً الاعتماد على التخطيط (على ألا يكون ذلك على الورق فقط) . إن برنامجاً كهذا يفترض أن يتوفر بشكل مسبق تنظيم اجتماعي وسياسي قادر على أن يخلق روح المكافحة، وتعبئة الموارد الاقتصادية لبلوغ الأهداف المأمولة ، وخاصة خلال السنوات الأولى من مرحلة « الانطلاق » .

بعض القضايا النظرية الأخرى

كان الاقتصاديون إلى وقت قريب على ثقة تامة بأن النموذج الرأسمالي التقليدي في التنمية هو النموذج العقلاني الوحيد. وبناء عليه فإنهم يعتبرون الطريقة السوفييتية في التنمية طريقة غير عقلانية وغير منسجمة مع القوانين الاقتصادية، وبالتالي فهي أداة للتبذير ومجحفة بالرفاه البشري. وفسرت رغبة السوفييت «بحرق المراحل» على أنها مدفوعة بالفكر (الايديولوجي) الماركسي، ولأسباب تتصل بالعظمة القومية. وكانت ألطف التفسيرات تقول بأن الروس كانوا مضطرين لأن يفعلوا ما فعلوا بسرعة لأنهم كانوا تحت خطر الحرب. وإن تفسيراً كهذا لا يجعل النموذج السوفييتي في التنمية نموذجاً يقترح على البلدان المتخلفة في زمن السلم.

اقترحت نشرات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالبلدان المتخلفة التي نشرت بعد الحرب العالمية الثانية، كذلك الكتب الاقتصادية الصادرة في الولايات المتحدة والمقالات المنشورة في المجلات العلمية، نظرية توضع بموجبها مبادىء تصح في الوقت

ذاته لاختيار طرق الانتاج ، ونموذج نمو مختلف الصناعات والقطاعات الاقتصادية ، وكذلك بالنسبة لمختلف مراحل التنمية الاقتصادية ذاتها . ولعله ليس من الضروري التذكير أن هذه النظرية تقوم على الحذر والاتجاه المحافظ . وسريعاً ما تصلبت هذه النظرية حتى أصبحت نوعاً من العقيدة ، وبدت للبعض وكأنها مسلمة مستوحاة مباشرة من النظريات الاقتصادية المقبولة من الجميع ، وأنها تتسم بالحس السليم بحيث يكاد يكون من المستحيل طرحها على المناقشة وبساط البحث . وإن أي شك في مدى صحتها سريعاً ما كان يجاب عليه بأن الأمر يتعلق فقط بتحديد المعالم البديهية الواضحة لوضع أسس أفضل استغلال ممكن للموارد القليلة للثروة القومية ، وزيادة عائدية التثميرات الضعيفة . فهل هناك من رجل عاقل يرفض مثل هذه النصيحة ؟

وجملة القول ، ماذا يقدم هذا الاقتراح ؟ . يمكن تعريف بلد متخلف أنه ذلك البلد الذي يتوفر فيه رأس مال ضئيل جداً ، وفائض من اليد العاملة ، كما سبق وأشرنا الى ذلك . وفي شروط كهذه يجب استعمال الأموال التثميرية الجديدة بكثير من التقييد من أجل تحقيق أكثر ما يمكن من النتائج : توفير عمل لفائض اليد العاملة وزيادة الانتاج القومي . ويمكن تحقيق ذلك بشكل أفضل بتخصيص الأموال المرصدة للتثمير ليس في شراء الآلات الباهظة الثمن وتبني أحدث أساليب التقدم التقني وأكثرها تطوراً ، ولكن بإحضار التجهيزات الضرورية لتشغيل اليد العاملة الجاهزة ، وبأبخس الأثمان . وفي الحقيقة انه من

الممكن برأس مال محدود الحصول على مقدار أكبر من التجهيزات ، وبذلك يمكن استخدام عدد أكبر من العمال . ونتيجة ذلك هي زيادة الانتاج القومي الاجمالي . وهكذا فإنه عوضاً عن تأمين عدد قليل نسبياً من التراكتورات والآلات ذات الاستعمال المتعدد للزراعة ، يكون من الأفضل اقتصادياً أن تؤمن له كميات كبيرة من الجارف ، التي تمكن من استخدام عدد كبير من اليد العاملة بمستوى انتاجية ضئيل نسبياً .

يستخلص من ذلك انه يجب أن يجري التثمير في الصناعات التي تتطلب نسبياً قليلاً من رأس المال ، وتستخدم عدداً كبيراً من اليد العاملة (علاقة مرتفعة نسبياً بين رأس المال – اليد العاملة ، أو التركيب العضوي لرأس مال ضئيل حسب الاصطلاح الماركسي) . فخلال المرحلة الأولى من التطور على الأقل ، يجب تفضيل الأعمال اليدوية والانتاج الذي يتم في المنزل على الصناعة المجهزة بآلات حديثة ، والصناعة الخفيفة على الصناعة الثقيلة ، وذلك لأن عائدية الأولى تتحقق بصورة أسرع ، ولأنه في الوقت ذاته تزداد بصورة أسرع كمية السلع الاستهلاكية الجاهزة سواء لتلبية الحاجات الداخلية أو من أجل التصدير . بل إن بعض أصحاب الفكر المحافظ يذهبون إلى أبعد من ذلك حينما يثيرون الشكوك حول كل سياسة تصنيعية .

وبلغة أقرب إلى الحذلقة ، إن ما ترمي اليه النظرية هو زواج نظرية الانتاجية الهامشية (الحديثة) ، (أو أحد توابعها على الأقل) ، مع نظرية التكاليف المقارنة اللتين استخدمهما

الاقتصاديون التقليديون منذ بداية القرن التاسع عشر من أجل تفسير وتبرير النموذج الذي اتبع في التجارة الدولية . تؤكد النظرية الأولى أن سعر عوامل الانتاج التي تكون نادرة نسبياً ينزع نحو الارتفاع ، وأن سعر عوامل الانتاج المتوفرة بكثرة ينزع نحو الانخفاض . وفي الحالة التي تهمنا هنا ، تشكل اليد العاملة عنصر انتاج متوفر بكثرة ، بينما يكون العامل أو العنصر الآخر ، الذي هو رأس المال ، نادراً . وعلى هذا فإنه إذا ما ركزت الجهود على طرق الانتاج والصناعات التي تستخدم نسبياً عدداً كبيراً من اليد العاملة ، فإن البلد يحصر جهوده في الوقت ذاته بطرق الانتاج والصناعات التي **تكلف أقل** . وهذا يشكل ، كما ذهبت إلى ذلك دوماً نظرية التكاليف المقارنة ، أفضل طريقة اقتصادية لاستغلال موارد بلد ما ، أي استغلالها وفق أحسن انتاجية ممكنة . وإنه من الأفضل اتباع هذه السياسة الاقتصادية ، أي تصدير جزء من المنتجات التي تحققت وفق هذه الطريقة ، واستيراد مقابلها كل ما له صلة بالآلات والتجهيزات ، من اتباع سياسة اقتصادية ذات طابع « غير اقتصادي » في استخدام اليد العاملة ورأس المال بهدف أن ينتج البلد نفسه التجهيزات الآلية .

استناداً على هذا الأساس وضعت نظرية مراحل النمو . فقبل كل شيء يركز بلد كل جهوده على اتباع الطرق والأساليب التقنية الأولية باستخدامه أكبر عدد من اليد العاملة ، وبإقامة صناعات لا تتطلب بطبيعتها إلا القليل من رأس المال ، وذات

معدل منخفض جداً من حيث علاقة رأس المال باليد العاملة وعلاقة رأس المال بالانتاج . وشيئاً فشيئاً ، وبالقدر الذي يتراكم فيه رأس المال ويجد فائض اليد العاملة شغلاً ، يتقدم البلد خطوة فخطوة نحو استخدام أساليب وطرق تقنية (تكنيكية) أكثر تقدماً ويشيد صناعات تتطلب إقامتها رأس مال أكبر . وفيما بعد ، أي عندما يصل البلد إلى صف البلدان المتقدمة ، يمكن أن يتجه نحو انتاج وسائل الانتاج ، وحينئذ يعمد الى استيراد المنتجات الغذائية والمواد الأولية والمنتجات الصناعية الاستهلاكية من البلدان التي ما زالت أقل تقدماً من ناحية النمو الاقتصادي . وكنا رأينا أن هذا النظام التقليدي في التنمية هو الذي تطورت على أساسه البلدان الرأسمالية .

تلح هذه النظرية إذن ، فيما يتعلق بالبلدان المتخلفة ، على ناحيتي البدائية وسلوك سبيل التطور : أي اتباع النموذج التقليدي لرأسمالية القرن التاسع عشر ، وتجنب المظاهر الخلابة للخطط التي يضعها أرباب الاختصاص التقني (التكنوقراطيون) والمخططون .

أليس هناك من عيب أو خطأ في هذه المحاكمة ، وأين مكانه ؟ . من الممكن أن نجيب مرة أخرى باختصار أن هذه المحاكمة تستند الى وجهة نظر سكونية لا تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الأساسية لبعض عوامل التنمية الاقتصادية . وما إن نأخذ هذه الناحية بعين الاعتبار حتى تظهر أمامنا الفكرة

التالية : إن سير عملية التنمية الذي على أساسه يبلغ الاستخدام والانتاج أعلى معدلات ممكنة خلال مرحلة معينة ليس بالضرورة هو الذي يؤدي لبلوغ الحد الأقصى من امكانيات التنمية الاقتصادية ، بل العكس هو الصحيح : فحتى لو تميزت المرحلة الآنية ببطء في الانتاج والاستخدام ، فإن الأمر يتعلق قبل كل شيء بتأمين تنمية أسرع للانتاج والاستخدام ، وبالتالي للاستهلاك ، رغم أنه قبل فترة بسيطة كان يمكن للانتاج والاستخدام أن يبلغا معدلات أكبر من تلك التي كان يؤمل الحصول عليها خلال فترة قصيرة. والنقطة الأساسية هي أن جزءاً صغيراً من أصل مجموع يتزايد بسرعة يصبح بسرعة كبيرة أكبر من جزء أعلى منه من أصل مجموع يتزايد ببطء أكثر .

ترتكز الفكرة المتقدمة الذكر على مبدأ تحديد العنصر الأساسي لطاقة التنمية في اقتصاد ما . فما هي هذه الطاقة ؟ . ولعله من الجدير الاشارة هنا الى أن الأمر لا يتعلق بالعقبات المالية للمبلغ الذي يمكن تثميره بل بالعقبات الحقيقية أو الواقعية المتعلقة بالانتاج والموارد الحقيقية الجاهزة وإمكانيات الانتاج وفقاً للنموذج المطلوب .

وهذه العقبات كثيرة الأنواع . ومع ذلك فإنه ، وفي ظل

وضع معين ، من الممكن أن تكون واحدة من هذه العقبات (أو عدد منها) أهم من البقية ، وذات أثر معيق للتنمية بشكل أكثر حساسية في ظل الأوضاع القائمة . فإذا كان من الممكن توجيه الموارد الجاهزة نحو هذا « الخناق الاقتصادي » bottleneck ، بغاية تضييق مجال تأثيره ، يصبح من الممكن تأمين أو تحقيق التنمية بشكل أفضل مما لو جرى استغلال هذه الموارد في مجالات أخرى . وبهذا المعنى يمكن القول إن نجاح الجهود للإسراع بالتنمية الاقتصادية يتعلق بطريقة استخدام الفائض القابل للتثمير أكثر من تعلقه بأهمية الحجم الأصلي أو الأولي لهذا الفائض .

لنستعد الآن ما سبق وقلناه عن التجربة السوفييتية : فلدى البدء بوضع الخطة الخمسية الأولى موضع التنفيذ ، كان هناك « خناقان اقتصاديان » على درجة كبيرة من الأهمية في إعاقتها لنمو الصناعة . تجسد الأول بفائض الانتاج الزراعي القابل للبيع والشراء ، أي مقدار المنتجات الغذائية والمنتجات الأولية التي تتجاوز حدود استهلاك منتجيها وأسرهم ، وأنه إذا ما طرحت في اسواق المدن فمن الممكن أن يتغذى بها السكان المتزايدون من العمال المستخدمين في الصناعة وصناعة البناء . وظهر الثاني اعتباراً من بدء تسارع معدل سير عملية البناء : عدم كفاية مواد البناء ، وخاصة الحديد والفولاذ والمحروقات والقدرة الكهربائية . فمن البديهي انه لا يمكن تشييد مصانع جديدة ، ومراكز لتوليد الطاقة الكهربائية ،

ومدن صناعية بصورة أسرع من تهيئة مواد البناء : الاسمنت والفولاذ والآجر ، أو من التمون بالمحروقات والطاقة الكهربائية اللازمة لتأمين سير الآلات والمصانع الجديدة بعد تركيبها .

ويبدو أن هذين العاملين ، بوجهها السلبي ، يلعبان دورهما في مراحل معينة في أغلب البلدان السائدة في طريق التنمية . يتجلى الأول في المرحلة الأولى للتنمية ، في حين أن أهمية الثاني تزداد بالقدر الذي يتقدم فيه التصنيع . وهما لا شك يؤثران على المعدل الذي يمكن لبلد ان يستغل على أساسه موارده .

ما الذي يمكن استخلاصه مما تقدم فيما يتعلق بالأمر الذي يهمنا هنا ؟ وبصورة خاصة ، ما الذي ستؤول اليه وصفات النظرية التقليدية ؟ يمكن القول بصورة عامة أنه كائناً ما كان حجم التثميرات المتوفرة ، فلا بد من حصره تبعاً لطرق وأهداف من شأنها أن تزيد بصورة مستمرة من طاقة هذه التثميرات . وإنه بالقدر الذي يكون فيه العامل الذي يحد من سير التنمية هو عدم كفاية قدرة الصناعات المنتجة لوسائل الانتاج (آلات ومواد البناء) ، فإن معدل التنمية الممكن التحقق في المستقبل سيزداد بالقدر الذي يخصص فيه جزءاً أكبر من التثميرات القائمة ويوجه نحو توسيع هذا القطاع من الصناعة (وهذا ما يسميه ماركس الفرع الصناعي رقم ١) . وذلك لأنه في السنوات القادمة سيمكن توفير انتاج أكبر من الفولاذ والآلات التي يمكن بواسطتها تشييد وتجهيز معامل جديدة ، ومراكز جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية ومصانع جديدة

للصلب والفولاذ . إن الآلات المنتجة للأدوات التجهيزية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية أكثر من أعمال النسيج الآلي أو صنع قوالب للأحذية .

وإنه بالقدر الذي يكون فيه العامل الذي يحد من سير التنمية متشكلاً من الفائض الجاهز من المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى ، وأن الذين ينتجون هذه المنتجات والسلع قد أخذوا كفايتهم منها ، فإن السياسة الاقتصادية المثلى الواجبة الاتباع لا تكون – من وجهة نظر معدل النمو – في تثمير الموارد في قطاعات تكثر فيها اليد العاملة وتنخفض فيها الانتاجية لدرجة كبيرة ، حتى ولو أدت هذه التدابير آنياً إلى إحداث عدد أكبر من الأعمال والاستخدامات . بل الأمر يكون على العكس ، أي يجب اختيار القطاعات التي تحقق انتاجية أكبر حتى ولو كانت كلفها أكثر ، والتي بزيادتها لمستوى انتاجية كل عامل تزيد من الفائض الجاهز من المنتجات ، الأمر الذي يمكن من استخدام عدد أكبر من اليد العاملة في قطاعات اقتصادية أخرى (١) .

---

١ – سنرى فيما بعد أن الرأي المتعلق بزيادة كثافة رأس المال في القطاعات الاقتصادية المنتجة لوسائل الانتاج يمكن الأخذ به حتى حدود معينة فقط .

ولعل بعض القراء يذكرون في هذا المجال ملاحظة لستالين – ملاحظة لا مجال لمناقشتها بنظري – : « ان فائض الانتاج كمصدر وحيد للتراكم ... والتراكم كمصدر وحيد لتجديد الانتاج ... إن هذه الأفكار المتعلقة بالنظرية الماركسية في تجديد الانتاج ... لا تطبق فقط على النظام الرأسمالي ، بل

يستخلص مما تقدم أنه من المستحيل الكلام عن حجم معين للتثمير ، أو عن معدل التثمير ، **بصورة مستقلة عن طريقة استعماله** ، ما دامت هذه الطريقة ستؤثر بدون شك على حجم هذا التثمير في المستقبل . إنه من الوهم والخطأ إذن الانطلاق بقضية بافتراض معدل للتثمير ، ومن ثم تناقش بصورة مستقلة مسألة أفضل استخدام له ، كما لو كان العنصران غير مرتبطين ببعضهما أشد الارتباط .

حقاً إن سياسة كهذه ، بمعدل مرتفع للنمو ، تثير خلافاً في الأمد القصير بين متطلبات التنمية من جهة ، وتوسع أسرع للاستخدام والاستهلاك ، من جهة أخرى . فاذا نظرنا الى ما سيصير عليه الوضع بعد سنة أو سنتين ، فلا شك أن المشكلة المهيمنة تكون القضايا المتعلقة بالاستخدام والاستهلاك ، وعندئذ نختار سياسة متلائمة مع مقتضيات هذه المشكلة . ولكن إذا نظرنا الى أبعد من ذلك ، فإن الخلاف الذي أثير يزول ، ذلك لأن سياسة ذات معدل مرتفع في التنمية تمكن بسرعة كبيرة من تحقيق توسع أكثر سرعة ليس فقط فيما يتعلق بالتثمير ولكن أيضاً في مجالي الاستخدام والاستهلاك ، الأمر الذي يمكن تفسيره بظاهرة استخدام أكبر لليد العاملة في مجال البناء والنشاطات

ليس هناك من مجتمع اشترا كي يمكن له أن يهملهما لدى تخطيطه لاقتصاده القومي » .

«Economic Problems of Socialism in the U. S. S. R. » Moscow 1952 . P. 89 .

الأخرى التي من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية . وليس من الضروري النظر إلى بعيد جداً لكي ندرك إمكانية زوال هذا الخلاف ، وذلك بسبب طاقة القوى المتعلقة بالتوسع - الذاتي التي تلعب دورها اعتباراً من تجاوز معدل التنمية مستوى معيناً، كما رأينا ذلك في الفصل السابق .

جسد الاقتصادي السوفييتي A. I. Notkine في المثال التالي النقطة التي تهمنا بصدد معالجته للقضايا المتعلقة بالتثمير فانطلاقاً من معدل تثمير أصلي أو أولي يبلغ ٢٠ ٪ (أي العلاقة بين التثمير الصافي والدخل القومي) ومن علاقة رأس المال - الانتاج بقدر ٢,٥ ٪ (وهو ما يسميه « معامل التثمير الضروري لزيادة الدخل القومي بنسبة ١ ٪ ») ، بيّن أنه إذا ازداد معدل التثمير بنسبة ١ ٪ سنوياً ، فإن مستوى الاستهلاك للفرد الواحد (لسكان يزدادون افتراضاً بمقدار ٣٠٠٠٠٠٠ فرداً سنوياً ، أي حوالي ١,٥ ٪) سيكون أكثر ارتفاعاً بعد سبع سنوات مما لو حوفظ على ثبات معدل التثمير ، أو لو عمد الى خفضه بنسبة ١ ٪ سنوياً . ويمكن ملاحظة الحالات الثلاث المذكورة في الجدول التالي ، وهذه الحالات هي (المعدل الثابت للتثمير ، المعدل المتزايد للتثمير ، المعدل المتناقص للتثمير [1]) . وبغاية الاختصار سنقتصر على

١ - انظر : قضايا الاقتصاد السياسي الاشتراكي . موسكو ١٩٦٠ ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

يبدو ان المؤلف تجاهل في هذا المثال الفترة الزمنية الفاصلة بين التثمير ونتائجه ، الأمر الذي يقصر لحدٍ بعيدة الفترة التي يكون خلالها الاستهلاك

إيراد السنتين الأوليتين والسنتين الأخيرتين لكل حالة .

يلاحظ من الجدول أن استهلاك الفرد بين السنة السابعة والسنة الثامنة يكون أكثر ارتفاعاً في الحالة الثانية ، حيث يبلغ ٠,٣٠ ، منه في الحالة الأولى حيث يبلغ ٠,٢٥ ، ومنه في الحالة الثالثة حيث يبلغ ٠,١٨ كذلك فإن الاستهلاك يكون أكثر ارتفاعاً بين السنة الأولى والثانية منه في الحالة الثالثة .

هناك العديد من الأسباب الوجيهة التي تجعل من الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على الأغلب أن يطبق سياسة معدل مرتفع للنمو ، كتلك التي عرفناها ، في حين يمكن لاقتصاد مخطط أن يحقق ذلك . ولنلخص هذه الفكرة بقولنا إن رجال الأعمال ، على اعتبارهم أفراداً ، غير قادرين أن يتنبؤوا لوقت طويل بسياستهم التثميرية ، وليس ذلك بسبب قصر بصر عفوي لديهم ، ولكن لأن كل فرد يتخذ قراره ضمن إطار نظام فردي ، غير مخطط ، غير خاضع لأي إكراه . وعلى هذا يستحيل عليه أن يرى إلى بعيد لأن أفقه محدود زماناً ومكاناً بضباب التشكك الملازم للنظام .

أقل في الحالة الثانية . إن افتراضاً أكثر واقعية يأخذ بعين الاعتبار فترة تحقق التثمير ، يذهب بالنتائج المتوقعة الى فترة تزيد عن الثمانية سنوات . وإننا إذا نظرنا الى حسابات الحالتين : الثانية والثالثة ، يلاحظ أن الأموال التثميرية المفترض أن تشغل بين السنة الأولى والثانية ليست ١٢٠ ، ولكن في حالة تكون ١٢٦ (= ٦٠٠ × $\frac{٢١}{١٠٠}$) وفي حالة أخرى ١١٤ (= ٦٠٠ × $\frac{١٩}{١٠٠}$) ، كذلك بالنسبة لكل عام يلي .

الحالة الأولى	النسبة المئوية للتثمير	الدخل القومي (مليارات الروبلات)	الأموال التثميرية (مليارات الروبلات)		السكان (بالملايين)	الاستهلاك الفردي (آلاف الروبلات)
السنة الاولى	٢٠	٦٠٠	١٢٠	٤٨٠	١٨٠	٢,٦٦
« الثانية	٢٠	٦٤٨	١٢٩,٦	٥١٨,٤	١٨٣	٢,٨٣
....	.....	.....	.....	......	.....	.....
« السابعة	٢٠	٩٥١	١٩٠,٢	٦٧٠,٨	١٩٨	٣,٨٤
« الثامنة	٢٠	١٠٢٧	٢٠٥,٤	٨٢١,٧	٢٠١	٤,٠٩

الحالة الثانية						
السنة الأولى	٢٠	٦٠٠	١٢٠	٤٨٠	١٨٠	٢,٦٦
« الثانية	٢١	٦٥٠,٤	١٣٦,٦	٥١٣,٨	١٨٣	٢,٨١
....	....	....	....	....	....	.....
« السابعة	٢٦	١٠٢٨,٥	٢٦٧,٤	٧٦١,١	١٩٨	٣,٨٤
« الثامنة	٢٧	١١٣٩,٦	٣٠٧,٧	٨٣١,٩	٢٠١	٤,١٤

الحالة الثالثة						
السنة الأولى	٢٠	٦٠٠	١٢٠	٤٨٠	١٨٠	٢,٦٦
« الثانية	١٩	٦٤٥,٦	١٢٢,٧	٥٢٢,٩	١٨٣	٢,٨٦
....	....	....	....	....	....	....
« السابعة	١٤	٨٨٠,٤	١٢٣,٣	٧٥٧,١	١٩٨	٣,٨٣
« الثامنة	٣١	٩٢٦,٢	١٢٠,٤	٨٠٥,٨	٢٠١	٤,٠١

فأولاً ، وطالما أنه ينظر للموضوع من وجهة نظر الأرباح التي سيحققها ، فإنه لا يأخذ بعين الاعتبار نتائج أعماله إلا تبعاً لآثارها على مشروعه الخاص . فليس من مهمته والحالة هذه أن يهتم بالانعكاسات التي يمكن لها أن تؤثر على مشاريع أخرى أو صناعات أخرى أو على المجتمع بكامله (اللهم إلا إذا كان يعتقد أنه يؤثر على سياسة أسعار أو مبيعات منافسيه الأقربين). انه يجهل ما تنوي فعله بقية المشاريع أو الصناعات لتحقق توسعها : وهنا يلجأ الى الافتراضات القائمة على الحدس الغامض المبهم ، وكلما كانت هذه الافتراضات الحدسية أكثر غموضاً ، كلما كان مطمئناً أنه يعرف وأنه في حالة من الانتظار لما سيحدث . ولكن التطور الاقتصادي عبارة عن جملة من الأفعال المترابطة المعقدة ، كل فعل منها يؤثر على بقية الأفعال ويتأثر بها . وإذا رغب رأسمالي أن يثمر بهدف التوسع ، فإذا كان عاقلاً فانه يفعل ذلك من أجل سوق يتنبأ في الحال بشأنها بامكانيات الانتاج المتوفرة تحت نظره (توفر المواد الأولية والتجهيزات وسهولة المواصلات وقطع الغيار) .

ومن ناحية ثانية فان التثمير والتوسع الاقتصادي وفقاً للنموذج الرأسمالي ينزعان، اللهم إلا بصورة استثنائية جداً، الى تلبية طلب السوق وليس توجيه هذه السوق . وطلب السوق يتعلق بدوره وبدرجة كبيرة بقرارات التثمير المتخذة في القطاعات الأخرى للنشاط الاقتصادي . وهذا ما يفسر أن الطريقة « الطبيعية » للتنمية الاقتصادية بحسب النموذج

الرأسمالي تسلك طريق « الصناعات النسيجية أولاً » . إن آخر شيء يمكن لمشروع خاص أو لاقتصاد السوق أن يفعله هو التثمير لزيادة قدرة الانتاج الاضافية للآلات قبل أن تطلب ذلك بقية الصناعات، أو تسمح بتوقع هذا الطلب . أما في حال تحققه، فهذا يعني المقامرة ، إن معدل التثمير لهذا الاقتصاد يبقى ثابتاً خلال فترة عشر أو عشرين سنة . ويحدث ذلك أحياناً تحت تأثير ضرورات الحرب أو مستلزمات التسلح ، أو في زمن مد الخطوط الحديدية ، أو أيضاً في ظل موجة التفاؤل لسنوات الازدهار التي سريعاً ما تنتهي بالانهيار . حقاً تمكنت البلدان الرأسمالية في مراحل معينة من نموها ، كما رأينا ذلك في الفصل الأول ، من مشاهدة أن صناعات السلع الانتاجية سارت وتطورت بسرعة أكبر من تطور صناعات السلع الاستهلاكية ، ولكن ذلك تحقق في مرحلة متأخرة نسبياً، أي بعد أن احتلت صناعات السلع الاستهلاكية المركز القائد بطلبها للتجهيزات والآلات البديلة والضرورية للتوسع ، ولأن أسواق التصدير قد فتحت أمام صناعات التجهيزات الانتاجية بسبب الطلب عليها من قبل البلدان التي مـا زالت في المراحل الأولى لنموها ، والتي تكون بحاجة للتصنيع .

ولعله من الأفضل الدخول في بعض التفاصيل من أجل تجنب كل سوء تفاهم . إنه مسخ وتشويه لكل ما قلناه أن يفهم انه من الضروري اتباع سياسة تقتضي تخصيص ١٠٠ ٪ (أو أي رقم قريب من هذا الرقم) من التثميرات لتوسيع قطـاع

السلع الانتاجية . ذلك أننا إذا كنا نريد زيادة إمكانيات الاستخدام يتوجب علينا زيادة انتاج السلع الاستهلاكية لسد حاجات الجيش المتكاثر من العمال . فلا بدّ والحالة هذه ودوماً من استخدام جزء من فائض التثميرات لسد الحاجات الاجتماعية الضرورية وليس فقط لتلبية الحاجات الاقتصادية البحتة ، وذلك كبناء بيوت إضافية للعمال ، وتأمين الخدمات الصحية ، وتحسين الصناعة ... الخ . وهذه التدابير من شأنها أن تحد دوماً من السير الممكن لعملية التنمية . وبالاضافة إلى ذلك لا بد من وضع جانباً بعض الأموال الضرورية للزيادات المستمرة في أجور العمال ، لأنه لا يمكن لمستواهم أن يظل ثابتاً ، وخاصة في البلدان الاشتراكية . على أنه يجدر في السنوات الأولى من السير في طريق التنمية ، أي حين تعطى الأولوية في التثمير لصناعات السلع الانتاجية لبلوغ معدل مرتفع في التنمية ، من التخفيف في زيادة انتاج السلع الاستهلاكية بالنسبة لزيادة مجموع الاستخدام ، الأمر الذي يستوجب اتخاذ تدابير تؤدي الى ما يطلق عليه « إعادة توزيع الاستهلاك داخل طبقة العمال » ، أي بين هؤلاء الذين كانوا مستخدمين ، والذين استخدموا مجدداً ، وهذه عملية لا يمكن أن تتم دون صعوبات وتوترات . ولكن هذا لا يناقض إمكانية تحقق زيادة مقابلة لمجموع الاستهلاك ، وكذلك الاستهلاك الوسطي للفرد الواحد . ولعل التطورات سارت وفق هذا النمط في الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية في الفترة الأولية لعملية التصنيع .

ومرة أخرى تجدر الاشارة إلى أن الادعاء أنه يتـوجب ، في ظل سياسة كهذه ، تبني آخر مـــا توصل اليه العلمــاء والمهندسون في ميدان التنمية ، ووضعه موضع التطبيق مهما كانت الكلفة ، هو من المبالغات التي تبعث على السخرية . ذلك أن اتباع سياسة كهذه لا يؤدي إلى زيادة الانتـــاج حتى حدوده القصوى ، بل على العكس يؤدي إلى نقصـــانه ، بسبب عدم إمكان الحصـــول بواسطـــة الموارد المتـــوفرة إلا على عدد ضئيـــل من الآلات التي تتضاءل طاقاتهـــا الانتاجية بسبب عدم كفاية عددها ، إن لم تنعدم هذه الطاقة . والوجه الآخر المقابل من المبالغات الباعثة على السخرية والعبثية هو تبني طريقة اقتصادية ترتكز على المجازفة من أجل استخدام أو تشغيل عدد أكبر من اليد العاملة . إن الأمر الواجب الاتباع هو تبني الأساليب التقنية الكثيفة والكثيرة الكلفة حيث يمكن لأكبر حد من انتاجية اليد العـــاملة أن توجد توازناً ، وذلك في آثارها على فوائض الانتاج ، للنفقات الكبيرة والضروريـة لصنع الآلات ، ولكن دون تجاوز هذا الحد . ويستدعي هذا الأمر توزيـع اليد العـــاملة بين صنع هذه الآلات وسيرها أو فعاليتها بحيث تؤمن حداً أقصى من العـــائدية إذا مـــا نظر للموضوع من وجهة نظر التنمية .

لنكرر أن ما قلناه لا يعني أن التثمير وتوزيعه واختيـــار الوسائل التقنية الملائمة له هي العوامل الوحيدة التي تؤثر على التنمية الاقتصادية . وأن تركيز الاهتمام ببعض العناصر الهامة لا يعني

إهمال عناصر أخرى ذات أثر كالعناصر السياسية والاجتماعية والملكية والدوافع أو الحوافز ونموذج التنظيم الاجتماعي وخاصة في الزراعة . كنا أشرنا الى هذه الناحية الدقيقة لدى تحدثنا عن تشكيل المزارع الجماعية في الاتحاد السوفييتي . ولكن هناك أيضاً مشكلة العنصر البشري والحوافز التي تدفعه للعمل ، وقضية رفع مستوى الطاقات البشرية عن طريق تعميم التعليم وخاصة التأهيل التخصصي لليد العاملة الصناعية ، والفنيين . وليس من السهل تجسيد ما نقوله كمياً أو رقمياً . إذ نلاحظ أمامنا عوامل غير كمية ، وعلى درجة من الأهمية بحيث يمكن لها أن تدخل تغييرات كبيرة على نتائج التنمية . هذا بالاضافة إلى ان المعارف والمعلومات التقنية (التكنيكية) تتطور بشكل مستمر ، كذلك الامكانيات المتولدة عنها ، بحيث يكون من الأمور الهامة ، وخاصة في البلدان المتطورة ، التمكن من امتصاص هذه المعلومات والمعارف الجديدة ، وجعلها متناسبة وحاجات الانتاج ، أي الانتصار على المقاومة التقليدية في الأساليب التقنية ، واختيار الطرق والوسائل الملائمة من بين تلك الموجودة أو التي من الممكن معرفتها .

وأخيراً لا بد من ذكر كلمة عن التجارة الخارجية . إن معالجتنا في هذا الفصل لامكانيات بلد في أن يبني قدرته الانتاجية انطلاقاً من موارده الخاصة ، لا تعني انه لهذا السبب حبذنا فكرة الاكتفاء الذاتي ، وأننا ننكر ميزات التقسيم العالمي للعمل . إن ماقلناه هو : ١ – إن الامكانيات التي تمتلكها أغلب البلدان المتخلفة

لتجهيز وتعبئة الوسائل الضرورية لنموهـا عن طريق زيادة صادراتها ، هي أقل بكثير مما جرت العادة على تصورهـا .

٢ – يجب ألا يفسر المذهب المعروف في التجارة الدولية تحت اسم التكاليف المقارنة بطريقة سكونية للحفاظ على التوزيع التقليدي العالمي للعمل الذي عُرف نموذجه منذ القرن التاسع عشر (١) .

إن البلدان المتخلفة ، دون أن تضع كامل ثقتها بالتجارة الدولية ، تعتمد عليها لسد بعض حاجاتها من أجل التنمية . هذا أمر لا بد منه خلال السنوات الأولى من التنمية إذا لم تكن متوفرة في البلاد صناعة ثقيلة. وهكذا يجب أن يخصص للتصدير جزءاً من الانتاج الفائض ، سواء من الزراعة أو من الصناعات الخفيفة قبل التمكن من الحصول على السلع الانتاجية التي تضع ركائز التوسع الصناعي . ولكن هذا الكلام لا يناقض تأكيداتنا التي ذكرناها : يجب زيادة الانتاج حتى حدوده القصوى من أجل التمكن من زيادة معدل التنمية . وكلما كان البلد صغيراً ، كلما كانت موارده ضئيلة ، وكلما كان اعتماده على التصدير أكبر لسد حاجاته ، وكلما ارتبط بشكل أكبر نموه بهذا الوضع . وعلى هذا يجب ألا يؤخذ ما قلناه عن مقدار الأهمية في إقامة صناعة تجهيزية أو للسلع الانتاجية من أجل تأمين سير التنمية الاقتصادية وكأنه « العلاج العام الشافي » الذي يصح بالنسبة

---

(١) انظر ص ٢٩٢ وما يليها من : Paul Baran : Politcal Economy of Growth .

لجميع البلدان ، خصوصاً تلك الصغيرة والفقيرة بمواردها الطبيعية . إن ما يسميه الاقتصاديون « باقتصاديات السعة » economies of scale، économies d'échlles والميزات التي تصيب الانتاج من جراء التخصص تفرض حداً أدنى لحجم سوق يتمكن من استيعاب ما تؤمن له صناعة ما ، وحداً أعلى لعدد فروع الصناعات التي يمكن لبلد صغير أن يقيمها (اللهم إلا إذا كان يملك إمكانيات تصديرية كبيرة) . وعلى هذا فإن الفكرة التي تحبذ إعطاء الأرجحية أو الأولوية في توجيه التثمير نحو إقامة الصناعة الثقيلة تجد مبررها في تطبيقها في بلد كبير واسع ، بل أقول بدون تردد على بلدان تبلغ اتساع الهند والصين والاتحاد السوفييتي ، أو في مجموعة من بلدان أقل اتساعاً في افريقيا وآسيا مثلاً ، بلدان تنسق التعاون فيما بينها في مجال التبادل التجاري وخطط التنمية الاقتصادية ، وذلك كما هو الحال في الوقت الحاضر مع البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية .

لا بد وأن القارىء قد لاحظ أن المشكلة الاساسية التي طرحناها ، هي معرفة الى أي مدى وباتباع أية وسائل يمكن لبلد أن يستغل موارده الخاصة من أجل تأمين نموه الاقتصادي . لقد أهملنا دراسة ما يسمونه « بالمساعدة الخارجية » ومدى تأثيرها على وضع هذا البلد . وقد لجأنا الى ذلك عن تصميم مسبق اعتقاداً منا أن القضية التي طرحناها تتعلق جذرياً بالمشكلة الحقيقية التي تطرح في البلدان المتخلفة . فالرأي العام في هذه البلدان (وهذا لا يمثل رأي الاشتراكيين فقط) يعترف

عموماً بأن هناك حظاً قليلاً في إمكانية جذب رأس المال الأجنبي أو مساعدة خارجيـــة ، سواء من الولايات المتحـدة أو من المؤسسات التي تخضع لتأثيرها ، وبالتـالي يمكن تكرار الكلام ذاته فيما يتعلق ببريطانيا والمانيا الغربية ، وذلك دون الخضوع لبعض الشروط أو الارتباطات ، بل والانحراف ضمن منطقـة الحرب الباردة إذا كانت المساعدة كبيرة ، كما نرى ذلك في بعض البلدان التي أصبحت ضمنياً قواعد أو مراكز لنفـــوذ الولايات المتحدة . وهكذا أصبح من الأمور البديهية القول: إن استقلالا سياسياً حقيقياً يجب ألا يعتمد على المساعدة الخارجية إلا بأقل قدر ممكن .

على أن مساهمات هامة تحققت في بعض الأحوال الخاصـــة على شكل المساعدات الاقتصاديـة التي قدمها الاتحاد السوفييتي إلى الصين : تسهيلات إئتمانيـة لأمد طويل ، وكذلك بصورة خاصة المساعدات التي تقدم داخل المعسكر الاشتراكي ، حيث أنها بلغت منذ الحرب ثمانية مليارات من الروبلات تقريبـاً . على أننا إذا نظرنا للأمر من خلال السنوات العشر القـــادمة تقريباً ، فإنه ليس من المحتمل أن تتمكن هذه المساعدات من سد حاجات التثمير على الصعيد العالمي للبلدان المتخلفة ، اللهم إلا بنسب هامشية . ذلك لأنه يجب ألا ننسى أن للاتحـــاد السوفييتي والصـــين ، وكذلك الأمر بالنسبة لبقيـــة الدول الاشتراكية ، برامج التنمية الخاصة بهـا ، وهي برامج واسعـة وطموحة . على أنه إذا أمكن الوصول الى اتفـاق عالمي لنزع

التسلح وتصفية الحرب الباردة ، أمكن لسياسة المساعدات هذه أن تتغير ، كما أشار الى ذلك بإصرار الاستاذ Bernal في كتابه « عالم بدون حرب » . عندئذ يمكن اقتطـــاع جزء أكبر من الموارد الجاهزة وتخصيصها للبلدان الفقيرة والمتخلفة . وهذا يعني أن تحقيق التنمية الاقتصادية يصبح أمراً أكثر سهولة ، وتبعـاً لذلك يصبح من الضروري تغيير بعض الأفكار الواردة في هذا الكتاب . على أننا نعتقد أنه حتى لو تحقق ذلك لا بد للبلدان المتخلفة من أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة بأكبر قدر ممكن في مجال التنمية ، وذلك عن طريق تجهيز أو تعبئة ما تملكه من موارد وطاقات .

خلاصة

يمكن التساؤل الآن إلى أي حد يمكن للطريقة التي عرضناها أن تكون صالحة للبلدان المتقدمة صناعياً ، وللبلدان غير الصناعية ؟ . من البديهي الاشارة إلى أن الطريقة المعروضة تصلح بصورة خاصة للبلدان المتخلفة ، كما أن معالجتنا اهتمت على وجه الخصوص بهذه البلدان والمشاكل المطروحة فيها . أما بالنسبة للبلدان المتقدمة كالولايات المتحدة وبلدان أوربا الغربية التي فيها إمكانيات مؤاتية من التنمية ، فيبدو أن حاجتها لزيادة الانتاج أقل من حاجتها لتوزيع أفضل لهذا الانتاج ولالغاء الملكية (وذلك بوضع حد نهائي لإثراء أصحاب الملكيات الخاصة وأصحاب الاحتكارات) ، وللقضاء على الفوارق المتولدة في النظام الاقتصادي عن الرأسمالية الانحصارية أو الاحتكارية ، ولاستخدام إمكانيات وطاقات الانتاج المتوفرة في غايات مفيدة اجتماعياً . لقد كثرت الأحاديث خلال السنوات الأخيرة ، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الامريكي ، عن « الثروات الخاصة

الزائدة عما هو ضروري والاساءة لمجموع الشعب » : إن الصناعة الخاصة تؤدي إلى خلق منتجات جديدة ، كما أنها تؤدي إلى خلق طلب مصطنع بعرضها لهذه المنتجات على أنها ترمز « لتركيب فئات المجتمع » . وبالاضافة إلى ذلك فإنها تلجأ إلى بيعها باتباع أساليب الاكراه المعنوي والضغط : وذلك بزيادة الدعاية لها ، في حين أن الخدمات العامة تبقى بدون موارد لتمويلها ، وبذلك يصرف النظر عن كل محـاولة لخلق مثالية اجتماعية جديدة ، أو طراز من المعيشة أفضـل . وقد قيل إن تقديس الإثراء الفردي ، وتخلخـل القيم الاجتماعية بالنسبة لوحـدة معتبرة هي الدولار ، إنما يكون مظهراً لترجرج وجود الكائن البشري . ولعل البعض يذكر ما قاله اقتصادي شهير من أنصار الاقتصاد الحر هو اللورد كينز Keynes حول الهوس في حب المـال على أنـه « مرض مقرف ، وواحد من الميول شبه – الاجرامية ، إنه مرض يترك بشيء من الارتعـاش الى المختصين بالأمراض العقلية . » وعلى هذا يذهب البعض الى أن المهمـة الأولى هي في إزالة عامل الانحلال هذا ، والانصراف عن تقديس مجرد ما هو تقدم مادي .

هذا ، وتجدر الاشارة الى أن تعبير البلدان المتقدمة والمتخلفة إنما هو تعبير نسبي ، وأنه لا مجال للإنكار أن هنـاك الكثير الذي يجب فعله في البلدان الصناعيـة ذاتها في أوربا الغربيـة والولايات المتحدة وبيوتها الصغيرة ، كما نجدهمـا في مدن اوربا الغربية . وكنا رأينا أنه رغم التقدم الصنـاعي الذي حققه

الاتحاد السوفياتي خلال الثلاثين سنة الماضية ، هذا التقدم الذي جعله بعيداً عن زمرة البلدان المتخلفة ، فإنه ما زال راغباً في الاحتفاظ بمعدل مرتفع جداً في النمو الاقتصادي خلال السنوات العشرين القادمة ، وذلك من أجل « إرساء الأسس للتحول نحو الشيوعية » . إنه لا يريد أن يتوقف عن سير في التطور أحسن الانطلاقة فيه قبل التوصل على أقل تقدير لإشباع أهم الحاجات البشرية ولتوزيع السلع وفقاً لقاعدة : « لكل حسب حاجاته » .

والحقيقة التي لا تقبل الجدل هي أنه يوجد فارق أساسي بين المشكلة الاقتصادية في البلدان الصناعية كلياً ، والمشكلة الاقتصادية لدى جمهرة البلدان المتخلفة . فهذه البلدان الأخيرة تتميز بوجود فائض من اليد العاملة المتمركزة في القطاع الزراعي حيث يوجد فيض من السكان ، في حين أن فائض اليد العاملة هذا في البلدان الصناعية ، هذا إن وجد ، يكون أقل أهمية بكثير ولا يشكل احتياطياً دائماً ومستمراً من اليد العاملة . على أننا كنا أشرنا فيما تقدم من صفحات أنه إذا كان فائض اليد العاملة في البلدان المتخلفة يطرح مشكلة ، فإنه يتيح لهذه البلدان فرصة في زيادة ثرواتها باستخدام اليد العاملة الفائضة في أعمال انتاجية أو ذات مردود . أما في البلدان المتقدمة فيجب الاصرار خاصة على رفع معدل انتاجية اليد العاملة بفضل تطور وتقدم الأساليب والطرق التقنية . فالمهم هنا اذن هو القدرة على اكتساب واستخدام المعارف والمعلومات التقنية .

وبما أن هذه البلدان تملك قطاعاً هاماً لصنع التجهيزات الانتاجية ، وأن اليد العاملة فيها ذات خبرة ودراية ، فانها تكون في وضع أفضل بكثير من وضع البلدان المتخلفة ، من ناحية الامكانيات والطاقات على أقل تقدير ، في الاستفادة من إمكانياتها التقنية والمحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي .

ومع ذلك فإننا نجد أن معدل النمو هذا يكون بطيئاً ، بل إنه يتميز حتى ببعض الركود ، في البلدان الرأسمالية العريقة والمتطورة كبريطانيا والولايات المتحدة . لذا نعتقد أن المشكلة التي يطرحها النمو الاقتصادي تهم شعوب هذه البلدان بقدر ما تهم الأمم المتخلفة . ففي أي من هذه البلدان لم يتجاوز المعدل الصافي للتثمير ١٠ ٪ خلال السنوات الأخيرة . ولعله يكون من العجيب أن نلاحظ أن الجمود الاقتصادي يحط بثقله على طرفي النقيض ، أي على البلدان التي بلغت مراحل التطور الصناعي ، وتلك التي ما زالت بعيدة عن بلوغ هذه المراحل .

إن أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا الجمود هو أن جزءاً كبيراً من الموارد التي تملكها هذه البلدان والتي يمكن تخصيصها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الأمام ، تمتصها في الواقع النفقات العسكرية داخل البلدان وخارجها . ومع ذلك تذكر بصورة اعتيادية هذه النفقات العسكرية الباهظة كأحد العوامل الرئيسية المؤدية الى أن يحافظ اقتصاد هذه البلدان على مستوى مرتفع من النشاط . فلا بد والحالة هذه من وجود أسباب أخرى للركود الاقتصادي . ومن البداهة القول

إن السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الاتجاه نحو الركود هو الزيادة المستمرة لفرط القدرة الصناعية ، الأمر الذي من شأنه تثبيط الدافع نحو التثمير والابتكارات وخلق جو من الانهزامية « خوفاً من القدرة الانتاجية » ، ذلك لأن زيادتها تؤدي الى انقاص قيمة رأس المال المثمر في القدرة أو الطاقة الانتاجية المتوفرة .

وهكذا فإن دراسة أمريكية حديثة تؤكد أن القدرة الانتاجية للصناعة التحويلية والخفيفة manufacturing في الولايات المتحدة بلغت أكثر من مثلي ما كانت عليه منذ عام ١٩٤٣ (وهو الحد الأقصى الذي بلغته أيام الحرب) ، في حين أن الانتاج لم يزدد إلا بأكثر من الخمس بقليل ، علماً بأن نصف القدرة الموجودة غير مستغل [١] . وإننا لنجد هذا الفرط في القدرة الانتاجية في الولايات المتحدة متماشياً مع هامش هام من البطالة ، هامش تظهر عليه كل دلائل « المرض المزمن » ، والذي يتجه نحو الزيادة وليس نحو النقصان . هذا وإن الاستمرار في نشر وإعادة النظر برقم ما يدعونه « بالبطالة المسموح بها » ، بل وبزيادة هذا الرقم ، في الطبعات الناجحة والمتتالية للكتب الاقتصادية في الولايات المتحدة لفترة ما بعد الحرب ، إنما يلقي أضواء تبعث على القلق حول إخلاص رجال علم الاقتصاد في الولايات المتحدة « للطراز الامريكي في المعيشة » .

---

١ - انظر ص ٨٨ - ٩٢ من المجلة : Monthly Review, New-york . June 1962 .

وإنه أيضاً من التعليق الباعث على السخرية حول آلية الاقتصاد الرأسمالي ملاحظة أن معدلات التنمية تكون أضعف ما تكون حيث يبلغ فرط القدرة على الانتاج حده الأقصى [٢] .

كتب الاقتصادي بول باران بهذا الصدد ما يلي: « إن الفارق في البلدان المتقدمة بين ما يمكن أن تنجزه طاقات الانتاج المتوفرة في المجتمع والنتائج المتحققة ... هو أكبر بكثير منه في المناطق المتخلفة [٣] .

وعوضاً عن اعطاء فكرة موجزة ، لعله من الممكن التوضيح على الوجه التالي عن التناقض القائم في جزئي العالم حول مشكلة التنمية الاقتصادية : ففي الاقتصاديات الصناعية الناضجة ، كالولايات المتحدة وبريطانيا ، يكون معدل التنمية بطيئاً لأن الرأسمالية بشكلها الانحصاري أو الاحتكاري الذي تبنته مؤخراً غير قادرة على استخدام طاقاتها المخفية المتوفرة في التنمية (علماً بأن الرأسمالية ذاتها كانت قد خلقت منذ أكثر من قرن من التطور هذا النموذج أو الشكل) . أما بالنسبة للبلدان المتخلفة ، فالرأسمالية المحلية غير قادرة على خلق الطاقة الانمائية دون

---

٢ - أعتقد أنه يحسن بالقارىء أن يطلع على وجهة نظر أخرى حول معدلات التنمية في الاقتصاد الرأسمالي في بحث نشرناه بشكل متسلسل للاقتصادي جان مركفتشي تحت عنوان «السباق في ميدان التنمية الاقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي » . انظر مجلة « الاقتصادي العربي »،

٣ - انظر ص ٢٤٩ من : Paul Baran : Political Economy of Growth . New-york . 1957

مساعدة ، وذلك الأسباب التي أتينا على ذكرها في الفصول الأولى من هذا الكتاب . وستبقى هذه البلدان الضحية الدائمة « للحلقات المفرغة » من البؤس والتأخر الاقتصادي . والجواب الوحيد المجدي على القضايا المطروحة في كلتا الحالتين هو التخطيط الاقتصادي الاشتراكي : ففي البلدان المتخلفة يتعلق الأمر بخلق وإحداث الطاقات المهيأة للنمو ، أما بالنسبة للبلدان المتطورة فالأمر يتعلق بالاستغلال الكامل لهذه الطاقات وتطويرها حتى بلوغ مرحلة التسوية الكاملة للمشكلة الاقتصادية . سبق لنا أن ذكرنا مراراً أقوال اللورد كينز كشاهد غير اشتراكي . فلنعد اليه مرة أخرى : فقد أشار منذ ثلاثين عاماً الى إمكانية « إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية ... قبل مئة عام » ، (وذلك شريطة عدم حدوث حروب أو زيادة كبيرة في السكان) . إنه يريد أن يقول بذلك إن « الحاجات المطلقة » ، كما يسميها ، ستكون حينئذ مشبعة . ولكن الاشتراكية تدعي أنه من الممكن التوصل الى تحقيق هذا الهدف ضمن فترة زمنية أقل مما يمكن أن يتصوره اقتصادي رأسمالي . فقد رأينا أن الاتحاد السوفييتي يفكر أن هذه القضية إنما هي قضية عشرين أو ثلاثين عاماً ، أي قبل نصف قرن من الأمد الذي حدده كينز ، وانطلاقاً من مستوى أضعف أو أقل من التنمية والتطور .

فهرست

للمترجم

١ – نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الاوسط . للاستاذ أرنست تياك . مكتبة أطلس . دمشق ١٩٥٨

٢ – الاقليم المصري . دراسة اقتصادية ونقدية ومالية . دمشق ١٩٥٩

٣ – الاقتصاد السياسي . للاستاذ جان مارشال :

١ – النقد والتسليف . دار اليقظة العربية . دمشق ١٩٦٤

٢ – آلية تشكل الأسعار . دار اليقظة العربية . بيروت ١٩٦٥

٤ – اقتصاديات القطر العراقي . مركز الدراسات الاقتصادية . دمشق ١٩٦٥

٥ – التخطيط والتنمية الاقتصادية . للاستاذ أوسكار لانجه . مركز الدراسات الاقتصادية . دمشق ١٩٦٥

٦ – الدكتاتورية . للاستاذ موريس دوفيرجيه . عويدات . بيروت ١٩٦٥ .

٧ – مقالات اقتصادية . للاستاذ شارل بتلهايم :
١ – ما معنى التخطيط الاقتصادي الاشتراكي .
مجلة المعرفة . دمشق . شباط ١٩٦٥
٢ – التخلف الاقتصادي ومفهومه المبهم .
مجلة المعرفة . دمشق . آذار ، نيسان ١٩٦٥
٣ – وسائل القضاء على التخلف الاقتصادي .
مجلة المعرفة . دمشق . أيار ١٩٦٥
٨ – مفهوم السوق العربية المشتركة . مجلة المعرفة .
دمشق . كانون ثاني ١٩٦٦
٩ – ابحاث في التخطيط والاقتصاد الاشتراكي .
اوسكار لانجة: دار الطليعة. بيروت ١٩٦٦

هذا الكتاب

تتجه انظار رجال السياسة والاقتصاد جميعاً - على مختلف اتجاهاتهم ومذاهبهم - لمواجهة مشكلة التخلف التي تعتبر اخطر مشاكل هذا العصر .

وهذا الكتاب دراسة حول الموضوع ، كتبها الاقتصادي التقدمي الشهير « موريس دوب » مناقشاً قضايا التخلف ، ومحدداً الاتجاه الذي يقود البلدان المتخلفة على طريق التقدم .

***

الثمن : ١٥٠ ق . ل .
٢٠٠ ق . س .

منشورات دار الطليعة - بيروت